



التقرير السنوي ٢٠١٠

بنك البركة سورية ش.م.م



التقرير السنوي ٢٠١٠

شركاء في الإنجاز



المحتويات

- لمحة عن بنك البركة سورية
- الرؤية والرسالة والقيم
- المؤسسون في بنك البركة سورية
- أعضاء مجلس الإدارة
- أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
- أعضاء الإدارة التنفيذية
- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- كلمة الرئيس التنفيذي
- تقرير هيئة الرقابة الشرعية
- استراتيجية بنك البركة سورية لعام 2011 وخطة انتشار الفروع
- المؤشرات المالية لبنك البركة سورية لعام 2010
- البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات
- ملحق بيانات الإفصاح
- شبكة فروع بنك البركة سورية

لمحة عن بنك البركة سورية

انبثقت فكرة إنشاء بنك البركة - سورية من خلال المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في دمشق عام 1993 والذي ترأس فيه سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس مجموعة دلة البركة وفد المجموعة.

في ظل المناخ الاستثماري السائد وقتئذ والذي عملت الدولة على تدعيمه وتعزيزه من خلال إشراك جميع الطاقات الوطنية من مختلف القطاعات الاقتصادية في مهمة تحريك الاقتصاد الوطني، طرح سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل فكرة إنشاء شركات مالية إسلامية مثل شركات الصناديق الاستثمارية وشركات التمويل التأجيري والمصارف الإسلامية والتي تعمل جميعها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لكي تخدم المصلحة العامة وتلبي حاجات التنمية كما تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

في عام 2001 قررت الدولة فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة وأصدرت الحكومة لتحقيق هذا الغرض القانون رقم 28 لعام 2001 والذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة التقليدية، ولما كانت آليات عمل المصارف الإسلامية تختلف شكلياً وجوهرياً عن آليات عمل المصارف التقليدية فقد جرى العمل على إعداد مشروع قانون خاص للمصارف الإسلامية وتواصلت الجهود حتى تكللت بمكرمة السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد بصدور المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية.

وبعد ذلك انطلق العمل في عدة مسارات حيث قامت مجموعة البركة المصرفية (وهي شركة مساهمة عامة بحرينية) المعروفة بمركزها الريادي في مجال الصيرفة الإسلامية بتكليف المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية اللازمة لتأسيس مصرف إسلامي في سورية كما جرى في هذه الأثناء العمل على دعوة نخبة مميزة من رجال الأعمال السوريين للمساهمة في إنشاء البنك.

تم التقدم بطلب الموافقة إلى مصرف سورية المركزي ولدى الحصول على هذه الموافقة أبدت مؤسسات مالية وشخصيات اقتصادية خليجية ذات اعتبار في العالم رغبتها بالمشاركة بتأسيس المصرف وتم التقدم إلى مصرف سورية المركزي بتاريخ 04/11/2008 بطلب ضم المؤسسين الجدد إلى لائحة المؤسسين وتعديل قرار الترخيص والنظام الأساسي للمصرف. وقد صدرت الموافقة على تعديل قرار الترخيص والموافقة النهائية بتأسيس المصرف من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 18/1/2009.

تم الاكتتاب خلال عام 2009 ابتداءً من تاريخ 4/10/2009 و استمر حتى 4/11/2009 محققاً نجاحاً باهراً حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من أربعة أمثال المبلغ المطلوب مما يؤكد الثقة التي وضعها المساهمون في تأسيس بنك البركة مع انتهاء مرحلة الاكتتاب، بدأ البنك بالتحضير للإطلاق التجريبي وتأسيس كامل العمليات ليكون تاريخ 14/6/2010 بداية العمل في السوق السورية.

الرؤية

نحن نسعى ونعمل بجد لكي نقدّم لمتعاملينا أفضل معايير الخدمة المصرفية بما يساهم في تنمية المجتمع

المهمة

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لشرائح المجتمع السوري المختلفة من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء ، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من الارتقاء بمستوى الخدمة و تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من متعاملين ، مساهمين وموظفين

الرسالة

تقديم خدمات عالية الجودة تفوق تطلعات عملائنا وتحقيق عوائد متزايدة للمساهمين والمودعين

القيم الجوهرية لبنك البركة سورية

أ - الشراكة

منهجية عملنا تخلق روابطاً قوية تشكل الأساس لعلاقات استراتيجية متينة مع المتعاملين والموظفين.

ب - الإلتزام

بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

ت - المثابرة

لدينا الحيوية والمثابرة اللازمتان لتحقيق تأثيراً إيجابياً في نمو حجم أعمال زبائننا لما فيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

ث - الإحترام

نكن كل تقدير واحترام للمجتمع الذي نقوم بخدمته،عملنا هم أولويتنا، وكل ما نقوم به مكرس لتلبية احتياجاتهم.

ج - الثقة

نضمن للمساهمين والمتعاملين بأن مصالحهم المالية تدار من قبلنا بأعلى المعايير الأخلاقية.

ح - العمل بروح الفريق

نشجع موظفينا على العمل كفريق، كما نعمل على بناء جسور قوية مع وحدات مجموعة البركة المصرفية ونستثمر في مواردنا البشرية ونوفر لهم الفرصة للتطور والتقدم

تميزنا

نطمح لتحقيق أعلى قدر من رضا العملاء عبر تفهمنا لاحتياجاتهم وتزويدهم بأفضل الحلول الممكنة التي تلبي احتياجاتهم وتجاوز توقعاتهم. ولأننا بنك محلي ذو امتداد عالمي، فإننا نوفر لزبائننا فرصاً أكثر للنمو. مما يساعد في بناء شراكات راسخة، ويثمر عن قيمة أكبر للأسر والأعمال والمجتمعات التي نتعامل معها.

أعضاء مجلس الإدارة	
• عدنان أحمد يوسف	رئيس مجلس الإدارة
• محمد الشاعر	نائب رئيس مجلس الإدارة
• محمود عبد الخالق النوري	عضو مجلس الإدارة
• ابراهيم فايز الشامسي	عضو مجلس الإدارة
• طارق كاظم	عضو مجلس الإدارة
• باسم التاجي	عضو مجلس الإدارة
• غسان سكر	عضو مجلس الإدارة
• عبد السلام الشواف	عضو مجلس الإدارة
• عماد مولوي	عضو وأمين سر مجلس الإدارة

مستشار مجلس الإدارة	
• أمير عصاصة	مستشار مجلس الإدارة

المؤسسون في بنك البركة سورية				
وفقاً لأحكام القانون رقم 28 لعام 2001 الذي أتاح للمستثمرين غير السوريين المساهمة في تأسيس مصارف خاصة ونسبة مساهمة قدرها 49% كحد أقصى ، كانت مساهمة المؤسسين كمايلي				
الاسم	الجنسية	النسبة	عدد الأسهم	القيمة بال ل.س
المؤسسين الاعتباريون				
مجموعة البركة المصرفية	بحرينية	23%	2,300,000	1,150,000,000
مصرف الإمارات الإسلامي	إماراتية	10%	1,000,000	500,000,000
الشركة الكويتية السورية القابضة	كويتية	5%	500,000	250,000,000
المؤسسون الطبيعيون غير السوريين				
نور محمد شاهر المهائني	أردنية	5%	500,000	250,000,000
أيمن عبد الكريم حتاحت	أردنية	1%	100,000	50,000,000
عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الراجحي	سعودية	4%	400,000	200,000,000
فهد بن عبد الله بن عبد العزيز الراجحي	سعودية	1%	100,000	50,000,000
المؤسسون الطبيعيون السوريون				
محمد بدر الدين محمد الشاعر	سورية	1%	100,000	50,000,000
محمد بن محمد بدر الدين الشاعر	سورية	1%	100,000	50,000,000
برهان بن محمد بدر الدين الشاعر	سورية	1%	100,000	50,000,000
عبد السلام مصطفى الشواف	سورية	2%	200,000	100,000,000
أمير منير عصاصة	سورية	2%	200,000	100,000,000
باسم محمد ماجد التاجي	سورية	2%	200,000	100,000,000
عبد الستار عبد الكريم أبو غدة	سورية	2%	200,000	100,000,000
غسان رياض سكر	سورية	1,5%	150,000	75,000,000
حسان رياض سكر	سورية	1,5%	150,000	75,000,000
محمد لبيب عبد المتين الأخوان	سورية	1%	100,000	50,000,000
محمد عماد عبد العزيز المولوي	سورية	0,5%	50,000	25,000,000
محمد أيمن عبد العزيز المولوي	سورية	0,5%	50,000	25,000,000
المجموع		65%	6,500,000	3,250,000,000

أعضاء الإدارة التنفيذية	
الرئيس التنفيذي	• محمد عبد الله حليبي
مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات	• محمد لؤي الخطيب
مدير الإدارة المالية	• مازن السمان
منتدب من بنك البركة مصر - شؤون الإئتمان	• علاء طه
مدير إدارة المخاطر بالوكالة	• طارق توتنجي
مدير التدقيق الشرعي	• ثواب عابدين
مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية	• ناصر الدين المولوي
مدير إدارة الفروع	• ماجد العظمة
مدير إدارة التسويق	• فادي الحريري
مدير إدارة تقانة المعلومات	• أنس الخراط
مدير إدارة الالتزام	• محمد أحمد

أرنست آند يونغ / دمشق	مدقق الحسابات
-----------------------	---------------

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	
رئيس الهيئة	• الدكتور عبد الستار أبو غدة
عضو الهيئة	• الدكتور محمد توفيق رمضان
عضو الهيئة	• الدكتور عبد الباري مشعل

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي أن أرحب بكم وأشكركم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة لتلبية دعوة مجلس إدارة بنك البركة سورية لهذا الاجتماع لسماع التقرير السنوي الأول للبنك متضمناً النتائج المالية والبيانات الختامية لعام 2010، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية ومفتش الحسابات عن أعمال البنك للفترة منذ تاريخ 1/6/2010 وحتى 31/12/2010. إضافة إلى باقي البنود المدرجة على جدول أعمال هذا الاجتماع والمعرضة على حضراتكم للمصادقة عليها.

السادة الأكارم

لقد شهد القطاع المصرفي السوري أداءً مرضياً خلال العام 2010، في موازاة التحسن في النشاط الاقتصادي الذي سجلته سورية عموماً، فقد كان نمو حجم الودائع والتسليف لافتاً في المصارف السورية، إذ يأتي في وقت تشهد فيه القطاعات المصرفية حول العالم تراجعاً بعد الأزمة المالية العالمية، فالمصارف السورية كانت بمنأى نوعاً ما عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، بفضل الأنظمة الحكيمة والمتحفظة التي اعتمدتها السلطات المحلية والولوح المحدود لها نسبياً في الأسواق المالية العالمية، ما سمح لها أن تظل قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد المحلي، ومن أجل تحفيز النشاط المصرفي، قامت السلطات السورية خلال العام المنصرم بإصدار العديد من القوانين والتشريعات والقرارات التي شجعت على تنمية البيئة الاستثمارية مع وضع الضوابط اللازمة لتحقيق الاستقرار، وهنا لا يسعني إلا أن أشيد بهذه الخطوات لتطوير القطاع المصرفي وتعميق دوره في النهوض بالاقتصاد السوري.

الأخوات والأخوة

لم يمض على انطلاقة أعمال بنك البركة سورية أكثر من أشهر قليلة في السوق المصرفية السورية، ولكنه ورغم ذلك فقد تمكن بحمد الله وتوفيقه من إثبات قدرته وترسيخ وجوده في هذه السوق، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحرص الدائم بأن يكون هذا البنك أميناً لفكرته، رائداً في مجاله، متميزاً في معاملاته، مطوراً للأساليب عمله، منسجماً ومتوافقاً مع طموحاته وأهدافه الإستراتيجية. وانطلاقاً من هذه المبادئ فإن بنك البركة سورية بعون الله، سيبقى دائماً ملبياً لاحتياجات المتعاملين معه والمؤمنين بفكرته في جميع الظروف، وسيتبقى دائماً عبارة "شركاء في الإنجاز" شعاراً وأساساً في عمل البنك مع متعامليه.



وبغية تحقيق الانتشار الجغرافي للبنك بما يغطي معظم المحافظات السورية فقد تمكنا خلال هذه الفترة القصيرة من شراء واستئجار مجموعة من المقرات لفروع البنك في كل من دمشق، حلب، حمص وحماة، وقد تم افتتاح بعضها، وجاري العمل على استكمال خطة انتشار الفروع لتشمل معظم محافظات القطر.

كما أننا ومن إيماننا المطلق بأهمية التدريب والتأهيل فقد تم خلال الفترة الماضية عقد العديد من الدورات التدريبية التخصصية لكافة العاملين في البنك لتأهيلهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي وسيتم متابعة ذلك من خلال خطط التدريب السنوية التي توضع لهذه الغاية.

السادة الأكارم،

لقد بدأت مباشرة البنك لأعماله بتاريخ 1/6/2010 عبر فرع الرئيس في منطقة السبع بحرات بدمشق وبدأ في إنشاء علاقة الشراكة الاستراتيجية مع كافة العملاء من أفراد ومؤسسات وشركات عبر تكوين محفظة الودائع ومحفظة التمويلات الائتمانية. وفيما يلي نستعرض لحضراتكم أبرز النتائج المالية للبنك خلال الفترة من 1/6 ولغاية 31/12/2010

الميزانية العامة:

بلغ إجمالي الموجودات 5.1 مليار ليرة سورية وتعتبر نتيجة جيدة نظراً لحدثة المصرف.

الودائع وحسابات الاستثمار المطلق:

بلغ إجمالي الودائع 2.1 مليار ليرة سورية وتنوعت المحفظة من حيث النوع والعملية ومثلت الحسابات الجارية نسبة 39% من إجمالي المحفظة.

محفظة التمويلات الائتمانية والاستثمارات:

بلغ إجمالي التمويلات الائتمانية 1.1 مليار ليرة سورية عبر تشكيل محفظة من المنتجات متوافقة مع صيغ التمويل الإسلامي وبجودة عالية كما بلغت الاستثمارات عبر الوكالات والمضاربات مبلغ 1.5 مليار ليرة سورية.

أرباح الحسابات الاستثمارية:

لقد استطاع البنك من خلال توظيفاته المختلفة خلال هذه الفترة أن يحقق أرباحاً على الحسابات الاستثمارية بلغت (13.5) مليون ليرة سورية تم توزيعها بعائد يبلغ 2.2% على الحسابات الاستثمارية بالدولار و 1.99% للودائع باليورو، أما للمتعاملين بالليرة السورية فقد بلغ العائد 4.6%.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى أن هذه النتائج كانت نتيجة بيئة استثمارية خصبة تعيشها سورية في ظل القيادة الحكيمة لسيادة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية وتوجيهاته السديدة لبناء الاقتصاد الوطني على أسس راسخة وسليمة.

وأود أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى مختلف الجهات الرسمية التي ساهمت في انطلاقة هذا البنك وبالأخص السيد الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي وجهودهم المستمرة في تطوير الجهاز المصرفي في سورية.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأخوة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يمثلون نخبة متميزة من العلماء الأفاضل ذوي الخبرة في الاقتصاد الإسلامي، كما أشكر واقدر دعم وتعاون جميع الأخوة المساهمين والمتعاملين مع البنك أفراداً ومؤسسات وشركات، وفي النهاية لابد أن أقدم شكري وتقديري للإدارة التنفيذية للبنك وجميع العاملين به بمختلف مستوياتهم الوظيفية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عدنان أحمد يوسف

رئيس مجلس إدارة بنك البركة سورية

كلمة الرئيس التنفيذي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أود أن أرحب بكم أجمل ترحيب في الاجتماع الأول للجمعية العمومية العادية لبنك البركة سورية، بعد مباشرة البنك لأعماله الفعلية.

الأخوات والأخوة

إنّ عام 2010 بالنسبة لبنك البركة سورية يتصف بأنه ينقسم إلى مرحلتين الأولى تمتد من 1/1/2010 ولغاية 30/5/2010 والثانية من 1/6/2010 ولغاية 31/12/2010.

فقد تم خلال المرحلة الأولى اتخاذ عدة خطوات لاحقة لما سبقها من إجراءات التأسيس للتحضير لانطلاق البنك ويمكن أن نلخص هذه الخطوات بما يلي:

الخطوة الأولى:

وضع الأطر النظرية للعمل من خلال إعداد السياسات والأدلة وأنظمة العمل والنماذج للبنك وتوفيرها مع القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية في الجمهورية العربية السورية.

الخطوة الثانية:

تمثلت في اختيار وإعداد الكادر البشري المؤهل الذي ستقع على عاتقه مهمات ومسؤوليات تشغيل البنك وخوضه غمار المنافسة في السوق المصرفية السورية، وقد جرى في هذه الخطوة استقطاب مجموعة من خيرة الخبرات والمؤهلات الموجودة في سورية، بالإضافة إلى الاستعانة بوحدة مجموعة البركة الشقيقة في ندب بعض الكوادر للمساعدة في عملية الإعداد للانطلاق، وقد تم استكمال تعيين معظم رؤساء الإدارات في البنك، كما جرى العمل على وضع الهيكل التنظيمي للبنك بشكل يتناسب مع متطلبات العمل المصرفي وكذلك أساسيات الحوكمة المؤسسية الرشيدة، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

الخطوة الثالثة:

إعداد وتطوير تطبيقات النظام البنكي وإجراء الاختبارات والتجارب اللازمة عليه وتدريب العاملين على استخدامه في محاولة لاستثماره بالشكل الأمثل والذي سيخدم كافة الإدارات والأقسام، وذلك إيماناً من إدارة البنك بأهمية التكنولوجيا وتقنية المعلومات كركيزة أساسية من ركائز نجاح أي مؤسسة مصرفية.



الأخوة والأخوات

إن هذه النتائج قياساً بالفترة الوجيزة المُحققة خلالها، والظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وشروط المنافسة القوية التي أفرزتها السوق السورية، إنما تُعبر عن الجهد الكبير المبذول من فريق العمل في البنك، وتعكس الرغبة الصادقة في المثابرة والاستمرار بتحقيق المزيد من النجاح لهذه المؤسسة.

وانسجاماً مع ذلك وبتوجيهات كريمة من مجلس الإدارة تم وضع خطة عمل طموحة للعام 2011 اتخذت شعاراً لها "عام التميز" وتضمنت هذه الخطة مجموعة كبيرة من المستهدفات النوعية "رقمية وغير رقمية" سيكون لها الأثر الكبير على نتائج أعمال البنك للعام الحالي.

وبإذن الله ستقوم الإدارة التنفيذية بعمل دؤوب متفانٍ في سبيل تحقيق مستهدفات هذه الخطة بما يحقق طموحاتكم جميعاً، ونحن على موعدنا في الاجتماع القادم، سنلتقي إن شاء الله وقد استطعنا بفضل دعمكم وتوجيهات مجلس الإدارة أن نحقق كل هذه المستهدفات.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل للسادة ممثلي الجهات الرسمية (وزارة الاقتصاد والتجارة – مصرف سورية المركزي – هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) على دعمهم الدائم لنا في ممارسة الأعمال.

كما أتقدم بالشكر الكبير للسادة أعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم الدائمة ومساندتهم للإدارة التنفيذية في تسيير شؤون البنك، ولا ننسى أبداً شكر السادة العلماء أعضاء الهيئة الشرعية الموقرين الحريصين دائماً على التوجيه بتنفيذ الأعمال وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وكذلك أشكر كافة السادة الزملاء في الإدارة التنفيذية من مدراء وموظفين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد عبد الله حليبي
الرئيس التنفيذي

أما خلال المرحلة الثانية من العام والتي بدأت من 1/6/2010 وهو تاريخ التشغيل الفعلي للبنك فقد اتخذت عدة خطوات في سبيل الدخول بقوة إلى السوق المصرفية في سورية وسنقوم بتلخيص هذه الخطوات كما يلي:

1. تم العمل على إعداد حملة ترويجية كبيرة لبدء أعمال البنك، شملت مختلف الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة.
2. تمت مباشرة العمل الفعلي من خلال الفرع الرئيسي في منطقة السبع بحرات والتي تعتبر من المناطق التجارية الحيوية في مدينة دمشق حيث أنها تقع على المدخل الشمالي للمدينة.
3. كما تم افتتاح الفرع الثاني للبنك في منطقة المزه مع بداية شهر كانون الثاني 2011.
4. تم إجراء دراسات جدوى للمناطق المزمع افتتاح فروع للبنك فيها وبناء على هذه الدراسات تم اختيار مناطق محددة في بعض المحافظات السورية، فتم شراء ثلاث عقارات في محافظة حلب (السبع بحرات، الملك فيصل، تجميل الفرقان) وكذلك شراء عقارين في محافظة حماة (شارع القوتلي، شارع صلاح الدين)، وفي محافظة حمص تم استثمار عقار في شارع الدروبي، وفي دمشق تم شراء عقار في منطقة أبو رمانة، وشراء قطعة أرض في منطقة عدرا الصناعية لإنشاء مبنى للبنك بالمدينة الصناعية، واستثمار عقار في المزه لاستخدامه مقر لتقنية المعلومات بالإضافة إلى استثمار عقار يضم جميع إدارات وأقسام البنك في شارع الشهبندر.
5. تم تعيين موظفي الدفعة الأولى لفروع حلب وحمص وحماة.

وبالنسبة لنتائج الأعمال خلال هذه الفترة يمكننا القول "رغم قصر الفترة وبدء الأعمال بفرع واحد وسط منافسة قوية" استطاع البنك من فتح/1373/ حساب جاري و/1062/ حساب توفير و/759/ حساب وديعة استثمارية تعود إلى /3050/ متعامل تمكنا من خدمتهم، كما بلغت عدد حسابات التمويل / 452 / حساب ليحقق البنك أرقام معقولة بالمقارنة مع البنوك الأخرى سواء التقليدية أو الإسلامية الموجودة في السوق السورية، حيث أنه استطاع أن يجذب حسابات استثمارية وودائع بلغت قيمتها لغاية 31/12/2010 (2.1) مليار ليرة سورية وهو رقم معقول خلال فترة عمل امتدت لستة أشهر فقط وببدايات العمل الفعلي، كما أنه خلال هذه الفترة الوجيزة استطاع أن يحقق أرباحاً على الحسابات الاستثمارية بقيمة (13.5) مليون ليرة سورية، تم توزيعها على أصحاب هذه الحسابات بعائد يعتبر هو الأعلى في السوق المصرفية السورية، كما بلغت المحفظة التمويلية لدى البنك والتي تم منحها لمختلف شرائح المجتمع من شركات ومؤسسات وأفراد (1.1) مليار ليرة سورية، كما بلغت التوظيفات من خلال الوكالات الإسلامية (1.5) مليار ليرة سورية.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تقرير الهيئة الشرعية

عن السنة المالية المنتهية 2010م

إلى السادة مساهمي بنك البركة سورية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة (47) من النظام الأساسي للبنك نقدم التقرير التالي:

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2010 / 12/31م بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي وذلك لإبداء الرأي في مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في القرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبة عمليات البنك وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والتأكيدات والإقرارات التي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك ملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا.

لقد قمنا بالمراقبة على أساس فحص عينات من كل نوع من أنواع العقود والمعاملات المنفذة خلال الفترة، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا.

في رأينا:

1. إن العمليات التي قام بها البنك من خلال ما اطلعنا عليه تمت طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمعايير الشرعية و القرارات الصادرة من قبلنا.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن المكاسب غير المشروعة التي وقعت دون قصد تم تجنبها في حساب الأعمال الخيرية بغرض صرفها في وجوه البر.
4. بما أن البنك غير مخول بإخراج زكاة أمواله مباشرة فإن إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ العظيم أن يوفق البنك والفائمين عليه لما فيه الخير والرشاد والسداد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. عبد الباري محمد علي منسل
عضو الهيئة الشرعية

د. عبد الستار عبد الكريم أبوعدة
رئيس الهيئة الشرعية

د. محمد توفيق محمد سعيد رمضان
عضو التبعدي للهيئة

Head Office
Tel: +963 11 3321980
Fax: +963 11 3321981

Al-Baraka Bank Syria s.a.
PO Box 100, Damascus
Syria

الإدارة العامة
هاتف: +963 11 332 1980
فاكس: +963 11 332 1981

بنك البركة سورية ش.م.م
البيروت - سوريا

بنك البركة سورية شركة مساهمة مغفلة، رأس مالها خمسة مليارات ليرة سورية، سجل تجاري: ٩٠٩ / ١١٠٩، سجل المصارف رقم ٢١، المقر الرئيسي: دمشق

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

استراتيجية بنك البركة سورية لعام 2011 وخطة انتشار الفروع

انطلاقاً من المكانة المرموقة التي يملكها بنك البركة سورية كونه أحد وحدات مجموعة البركة المصرفية رائدة الصيرفة الإسلامية في العالم والمنتشرة في ثلاثة عشر دولة حول العالم، فقد تم وضع واعتماد إستراتيجية طموحة للأعوام الثلاثة القادمة للبنك التي من خلالها انبثقت خطة عام 2011 لبنك البركة سورية الذي سيسعى إلى إثبات تواجدته في السوق المصرفية السورية رغم دخوله كئالت مصرف إسلامي فيها.

وقد اعتمدت الإستراتيجية على قيم جوهرية أساسية للبنك وهي الشراكة – المثابرة – الالتزام – الاحترام – الثقة والعمل بروح الفريق. فأخذنا من الشراكة منهجية لعملنا بما يوجد روابطاً قوية تشكل الأساس لعلاقة إستراتيجية متينة مع مساهميننا، وجمهور المتعاملين واستقطاب أكبر شريحة من رجال الأعمال والتجار والصناعيين والمستثمرين.

ولدينا الحيوية والمثابرة المتلازمتان لأن نحقق تأثيراً إيجابياً في نمو حجم أعمالنا وأعمال متعاملينا وافتتاح الفروع التي تم اختيارها في العاصمة دمشق وريف دمشق وباقي المحافظات السورية ليصل عددها إلى عشرة فروع عاملة خلال العام الحالي 2011 بإذن الله.

علماً بأنه قد تم افتتاح فرعي حمص وحماة وجاري العمل لافتتاح فرع حلب خلال الفترة الوجيزة القادمة.

كما التزمنا بتقديم منتجات مصرفية جديدة و مبتكرة متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات معظم شرائح المجتمع، " هذه الاحتياجات التي تتغير وتتطور بتطور الأوضاع المعيشية والاقتصادية" وتساهم في تنمية المجتمع ورافداً للاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تم إطلاق منتج المشاركة وهو الأول في نوعه يطرح ضمن سوق الصيرفة الإسلامية في سورية.

إن احترامنا للمجتمع الذي نقوم بخدمته يحتم علينا استثمار جل وقتنا في تفهم احتياجات جميع شرائح المجتمع لنقدم لهم الخدمات المصرفية بأفضل المعايير المهنية المصرفية مستخدمين أحدث التقنيات وتكنولوجيا المعلومات وتحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب وشركاء في الانجاز وتدعيم قدرات البنك التنافسية.

ولأننا بنك محلي ذو امتداد عالمي وإنجاز أعمالنا قائم على أساس العمل بروح الفريق وبذل قصارى الجهد والتفاني. لدينا الثقة الكاملة بعون الله من إمكانية تحقيق أهداف هذه الخطة وتلبية طموحات مساهمي و متعاملي البنك.

والله ولي التوفيق.

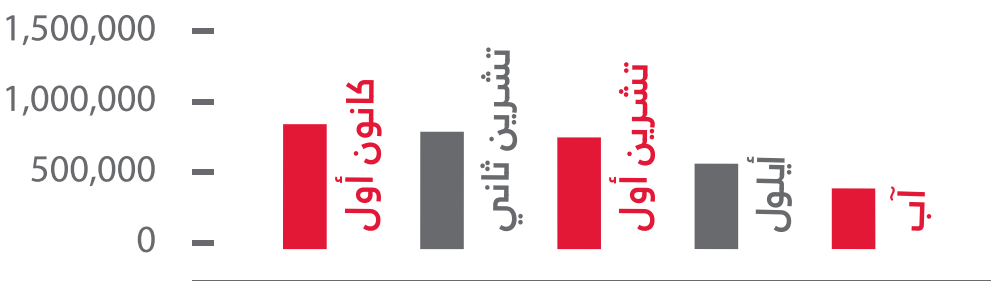
المؤشرات المالية لبنك البركة سورية لعام 2010

آب 2010	إيلول 2010	تشرين أول 2010	تشرين الثاني 2010	كانون الأول 2010	
3,565,659	4,212,284	4,346,600	4,499,122	5,078,986	إجمالي الموجودات
85,385	199,445	488,617	532,666	1,117,661	إجمالي التمويل والاستثمار
863,442	1,165,417	1,337,401	1,777,002	2,099,958	الودائع
* بالآلاف الليرات السورية					

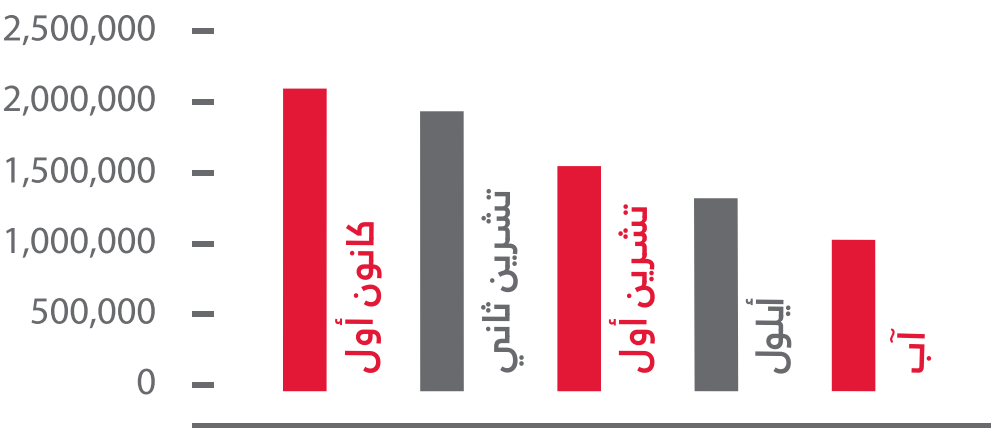
الموجودات



التمويل



الودائع





تقرير مفتش الحسابات

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2010

2010 ليرة سورية	إيضاح	
الموجودات		
369,594,294	4	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,186,553,972	5	حسابات جارية وإيداعات استثمارية قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,245,862,898	6	إيداعات استثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية
1,117,661,126	7	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
53,962,480	8	موجودات قيد الاستثمار
53,803,717	11	موجودات ضريبة مؤجله
77,096,703	12	موجودات أخرى
686,366,292	9	ممتلكات ومعدات
34,490,621	10	موجودات غير ملموسة
250,618,300	13	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
5,076,010,403		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق وحقوق المساهمين		
المطلوبات		
586,257,600		الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
813,962,214	14	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
54,377,546	15	تأمينات نقدية
146,219,401	16	مطلوبات أخرى
1,600,816,761		مجموع المطلوبات
1,231,618,658	17	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
2,832,435,419		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق
حقوق المساهمين		
2,500,000,000	18	رأس المال المدفوع
6,524,813		الأرباح المتراكمة غير المحققة
(262,949,829)		خسارة مدورة
2,243,574,984		مجموع حقوق المساهمين
5,076,010,403		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين

بنك البركة - سورية ش.م.م.

البيانات المالية

31 كانون الأول 2010

بيان الدخل

للفترة من 16 كانون الأول 2009 (تاريخ التأسيس) ولغاية 31 كانون الأول 2010

الإيراد	إيضاح	للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010
الإيرادات		ليرة سورية
إيرادات الأنشطة التمويلية	19	12,233,553
إيرادات الأنشطة الإستثمارية	20	1,253,273
إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية		13,486,826
يطرح: نصيب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارباً	21	(13,486,826)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارباً	21	1,142,668
العائد على حسابات الاستثمار المطلق		(12,344,158)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارباً		1,142,668
دخل البنك من استثماراته الذاتية	22	46,746,581
نصيب البنك من إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلأ	23	18,326,197
صافي إيرادات الخدمات البنكية	24	1,976,204
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية		3,634,527
ارباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة	25	6,524,813
إيرادات أخرى		182,035
إجمالي الإيرادات التشغيلية		78,533,025
المصروفات		
مصاريف التأسيس	26	(123,864,160)
نفقات الموظفين	27	(98,153,340)
مصاريف إدارية وعمومية	28	(127,941,789)
استهلاك وإطفاء		(10,893,056)
مخصصات تشغيلية أخرى	29	(1,659,413)
إجمالي المصروفات		(362,511,758)
صافي الخسارة قبل الضريبة		(283,978,733)
إيراد ضريبة الدخل المؤجلة	11	53,803,717
صافي خسارة الفترة		(230,175,016)
الحصة الأساسية للسهم من صافي خسارة الفترة	30	(23.02)

بيان التدفقات النقدية

للفترة من 16 كانون الأول 2009 (تاريخ التأسيس) ولغاية 31 كانون الأول 2010

إيضاح	للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	ليرة سورية
الأنشطة التشغيلية		
صافي الخسارة قبل الضريبة		(283,978,733)
التعديلات:		
استهلاك الممتلكات والمعدات	9	6,337,693
إطفاء الموجودات غير الملموسة	10	4,555,363
أرباح محققة غير مستحقة الدفع لأصحاب الودائع الاستثمارية		11,109,743
إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض		(35,846,629)
		(297,822,563)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية		(1,218,053,738)
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية		(1,117,661,126)
الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي		(176,528,429)
موجودات قيد الاستثمار		(53,962,480)
موجودات أخرى		(77,096,703)
التأمينات النقدية		54,377,546
مطلوبات أخرى		135,109,658
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		(2,751,637,835)
الأنشطة الاستثمارية		
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي		(249,965,819)
صافي التغير في الممتلكات والمعدات ومشاريع قيد التنفيذ	9	(692,703,985)
صافي التغير في الموجودات غير الملموسة	10	(39,045,984)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(981,715,788)
أنشطة التمويل		
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء		813,962,214
رأس المال المدفوع		2,500,000,000
رسم طابع رأس المال		(26,250,000)
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق		1,231,618,658
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		4,519,330,872
تأثير تغيرات أسعار الصرف		(652,481)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه خلال الفترة		785,324,768
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		-
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	31	785,324,768

بيان التغيرات في حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المقيد
للفترة من 16 كانون الأول 2009 (تاريخ التأسيس) ولغاية 31 كانون الأول 2010

الرصيد كما في 31 كانون الاول *2010	أجرة البنك كوكيل	السحوبات خلال الفترة	الدخل بعد حسم المصروفات	الإيداعات خلال الفترة	الرصيد كما في بداية الفترة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
2,225,291,968	(18,326,197)	(7,798,597,067)	32,633,917	10,009,581,315	-	وكالات استثمار مقيدة مع مؤسسات مالية إسلامية
2,225,291,968	(18,326,197)	(7,798,597,067)	32,633,917	10,009,581,315	-	
* بلغت أرصدة حسابات أصحاب الاستثمار المقيد مبلغ 2,225,291,968 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2010، حيث بلغت قيمة وكالات الاستثمار المقيد مبلغ 2,221,271,960 ليرة سورية، في حين بلغت قيمة الإيرادات المحققة غير مستحقة القبض الناتجة عنها مبلغ 4,020,008 ليرة سورية.						

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للفترة من 16 كانون الأول 2009 (تاريخ التأسيس) ولغاية 31 كانون الأول 2010

إيضاح	رأس المال المدفوع	الأرباح المترأكمة غير المحققة	الخسارة المدورة	خسارة الفترة	الإجمالي	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
18	2,500,000,000	-	-	-	2,500,000,000	رأس المال المدفوع
	-	-	(26,250,000)	-	(26,250,000)	رسم طابع رأس المال
	-	-	-	(230,175.016)	(230,175.016)	خسارة الفترة
	-	6,524,813	(236,699.829)	230,175.016	-	تخصيص خسارة الفترة
	2,500,000,000	6,524,813	(262,949.829)	-	2,243,574,984	الرصيد في 31 كانون الأول 2010

معلومات عن البنك

تم الترخيص لبنك البركة سورية ش.م.م (البنك) كشركة مساهمة مغفلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (48/ م.و) الصادر بتاريخ 28 حزيران 2007 وبموجب السجل التجاري رقم (16059) الصادر بتاريخ 29 كانون الأول 2009.

تمت الموافقة على اعتماد النظام الأساسي لبنك البركة سورية (البنك) كشركة مساهمة مغفلة بناء على قرار وزارة الإقتصاد والتجارة رقم 1564/ بتاريخ 21 حزيران 2009، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (511/ م ن / ب 4) بتاريخ 13 أيار 2009، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية وقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وقانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

انعقدت الجمعية العمومية التأسيسية وأقرت مصاريف وحسابات التأسيس كما في 16 كانون الأول 2009 (تاريخ التأسيس)، تم تسجيل البنك لدى مديرية مفوضية المصارف لدى الحكومة تحت رقم (21) بوصفه مصرفاً خاصاً، وحصل البنك على أمر المباشرة لبدء أعماله في 1 حزيران 2010.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو في السبع بحرات، دمشق- الجمهورية العربية السورية.

يمارس البنك كافة العمليات المصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً للنظام الأساسي وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

هيئة الرقابة الشرعية

إشارة إلى المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الذي يقضي بتشكيل هيئة رقابة شرعية مكونة من عدد محدود من علماء الفقه والشريعة والقانون يتم تعيينها من قبل الجمعية العمومية لمساهمي البنك الاسلامي فقد تم تكوين هيئة الرقابة الشرعية في البنك من ثلاثة أعضاء من علماء الفقه والشريعة والقانون، ويكون رأيها ملزماً للبنك.

تتولى الهيئة إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته، ومراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وإصدار تقرير سنوي للهيئة العامة للمساهمين.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من السادة:

- فضيلة الدكتور عبد الستار أبو غدة رئيساً
- فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان عضواً
- فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً

يتم تعيين هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 292 لعام 2007 وبقرار من الجمعية العمومية العادية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموافقة مجلس النقد والتسليف ولا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك.

تعريفات

المرابحة للأمر بالشراء

هي عقد يقوم البنك بموجبه ببيع سلعة أو أصل سبق له شراؤه وحيازته بناء على طلب من العميل وقد يأخذ البنك من العميل وعداً ملزماً بالشراء، ويقوم البنك أحياناً بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأصلي، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

المضاربة

هي عقد بين البنك والمتعامل بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين مقابل حصة محددة شائعة من الربح، والخسارة على رب المال إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

الوكالة

هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل لإستثمار مبلغ من المال وفق شروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة متوقعة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التعدي أو التقصير و/ أو المخالفة في أي من شروط الوكالة ويمكن أن تكون عملية التفويض من قبل الوكيل الى البنك.

أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وطبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتفسيراتها فيما لم تغطه المعايير الإسلامية، وحسب القوانين والتعليمات المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تم عرض البيانات المالية بالليرة السورية وهي العملة الرئيسية للبنك.

التغييرات في المعايير المحاسبية

إن اعتماد البنك التغييرات في المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، وتحسينات معايير التقارير المالية الدولية لم ينتج عنه أي تغيير جوهري على السياسات المحاسبية والوضع المالي أو أداء البنك.

• التغييرات في المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية معيار المحاسبة الإسلامية رقم 24 «الاستثمارات في المؤسسات الزميلة» نافذ للتطبيق في 1 كانون الثاني 2010.

معيار الحوكمة رقم 7 «مبادئ الضبط في المؤسسات المالية الإسلامية ومعيار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وإفصاحاتها» نافذ للتطبيق في 1 كانون الثاني 2010.

• تحسينات معايير التقارير المالية الدولية معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 (المعدل) - «الدفعات القائمة على الأسهم المتعلقة بشروط المنح وإلغاؤها» والنافذ للتطبيق في 1 كانون الثاني 2010.

معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - «إندماج الأعمال» (المعدل). ومعيار التقارير المالية الدولية رقم 27 (المعدل) - «القوائم المالية الموحدة والمنفردة».

معيار المحاسبة الدولي رقم 39 «الأدوات المالية - الإعتراف والقياس» (المعدل) فيما يتعلق بالبنود المؤهلة للتحوط نافذ للتطبيق في 1 تموز 2009.

التفسير رقم 17 «توزيع الموجودات غير النقدية للمالكين» نافذ للتطبيق في 1 تموز 2009.

• معايير وتفسيرات التقارير المالية الدولية الصادرة أو المعدلة وغير النافذة للتطبيق - معيار المحاسبة الدولي رقم 24 «الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة» (المعدل) نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2011، لا تتوقع إدارة البنك أي أثر جوهري على الوضع المالي أو أداء البنك عند تطبيق هذا التعديل.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 32 «الأدوات المالية: العرض - تصنيف الحقوق الصادرة» نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 شباط 2010، لا تتوقع إدارة البنك أي أثر جوهري على الوضع المالي أو أداء البنك عند تطبيق هذا التعديل.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 «الأدوات المالية» «التصنيف والقياس» نافذ للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2013، سيكون لتطبيق هذا المعيار تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك. يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار، علماً أن هذا التأثير يعتمد على الموجودات المملوكة بتاريخ التطبيق لذا فإنه من غير الممكن تحديد التأثير المستقبلي عند التطبيق.

• تحسينات التقارير المالية الدولية (الصادرة في أيار 2010) أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة تحسينات على معايير التقارير المالية الدولية نافذة للتطبيق للسنوات التي تبدأ في 1 تموز 2010 و 1 كانون الثاني 2011. إن هذه التحسينات هي كما يلي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم 7 - «إيضاحات الأدوات المالية»

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - «عرض القوائم المالية»

لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم 13 - «برامج الوفاء للزبائن»

تتوقع إدارة البنك ألا يكون هناك أي أثر جوهري على الوضع المالي أو أداء البنك عند تطبيق هذه التحسينات.

أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطراً. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال الفترة وهي كما يلي:

• مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بتقدير مدى إمكانية البنك للاستمرار والعمل على أساس مبدأ الاستمرارية ونتيجة ذلك هي متأكدة أن البنك يمتلك الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. بالإضافة لذلك، إن الإدارة ليست على علم بأي حالات عدم تأكد ذات أهمية والتي يمكن أن تولد الشك حول قدرة البنك على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

يقوم البنك بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل يومي لتقدير كفاية المخصص المسجلة في بيان الدخل بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. ويقوم باحتساب المخصصات الملائمة لذلك بشكل شهري وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية يقوم البنك بتقييم وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من الموثوقية وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، يقوم البنك بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

أهم السياسات المحاسبية

أعدت البيانات المالية المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية:

• التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال الفترة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

• الاعتراف بالمعاملات المالية وإعادة تقييمها

• تاريخ الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء للموجودات المالية المنفذة بتاريخ الالتزام، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء الأصل. أما بيع الموجودات المالية فيعترف بها بتاريخ التسديد. إن المشتريات والمبيعات العادية هي عملية شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في القوانين أو حسب أعراف السوق، يتم إلغاء الاعتراف من قبل البنك بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية، أو عندما تحوّل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية العائد للأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي، ويتم إلغاء الاعتراف بمطلوبات مالية عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء الالتزام المترتب على هذه المطلوبات.

• الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية

لأرصدة والاستثمارات لدى المصارف هي موجودات مالية ذات مدفوعات متوقعة، تتصف بالثبات نسبياً ولها تاريخ استحقاق ثابت غير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند الأرصدة والاستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية ضمن بند خسائر التدني ضمن بيان الدخل.

• ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

• يتم إظهار ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية بإجمالي قيمتها الأصلية ناقصاً المبالغ المستلمة على حساب هذه العمليات وبعد استبعاد الأرباح المؤجلة والمخصصات المتعلقة بها الخاصة بالسنوات اللاحقة. ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م/ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م/ن/ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 المعدل للقرار 597.

• يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الإستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الإستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

• القيمة العادلة

تستخدم أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ إعداد البيانات المالية في أسواق نشطة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

• تدني قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تلك أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن العميل أو مجموعة العملاء يواجهون صعوبة مالية كبيرة، إخلال وتقصير في تسديد الأقساط، احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي، إن إشارة البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثلاً تزايد الديون أو تزايد عدد الدفعات المؤجلة و/أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

• التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الظروف القانونية الملزمة والنية لتسويتها على أساس التقاص أو أن تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات يتم في نفس الوقت.

• تحقق الإيرادات

• إيرادات ذمم البيوع الآجلة

تثبت إيرادات عقود المراجعة على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط المتناقص. وفي حالة وجود ذمم أو أنشطة تمويلية متعثرة وعند عدم التأكد من استرداد تلك الإيرادات يتم تعليقها وفقاً لتعليمات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.

• إيرادات الخدمات المصرفية والعمولات

تثبت إيرادات الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

• إيرادات البنك من إدارة الإستثمارات المقيمة بصفته وكيلًا

تثبت إيرادات البنك من إدارة الإستثمارات المقيمة بصفته وكيلًا وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ووفقاً للشروط الواردة في عقود الإستثمار المقيّد.

• إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الإستثمار المطلق

تثبت إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الإستثمار المطلق وفقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك مقابل إدارة البنك لهذه الإستثمارات وفقاً للشروط الواردة في العقود الموقعة مع أصحاب الإستثمار المطلق.

• عقود الإيجار

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

• البنك كمستأجر

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن التحويل وبشكل جوهري المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للبنك بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

• الكفالات المالية

من خلال نشاطه الاعتيادي يقوم البنك بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف بالعمولات الناتجة عنها في بيان الدخل ضمن بند "عمولات على الاعتمادات والكفالات والبوالص".

• النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة النقدية التي تستحق في الأصل خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع والتي تمثل النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، مطروحاً منها الأرصدة الدائنة للبنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

• الممتلكات والمعدات

يتم تقييم الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الممتلكات والمعدات وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، فيما يلي نسب استهلاك الممتلكات والمعدات:

- تحسينات على عقارات مستأجرة	15% او مدة الإيجار أيهما اقل
- الاثاث	15%
- أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
- السيارات	20%

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه. ويحتسب الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد على أنه ارباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي والمشاريع قيد التنفيذ.

• الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن الكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويقيّد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يتم تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، وتعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمرها الإنتاجي. فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة:

برامج معلوماتية 20%

• تدني قيم الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي يتم تحديد ما إذا كانت هناك أية دلالة على أن خسارة التدني المعترف بها لأصل في السنوات السابقة عدا عن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يتم عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك يجب زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

• المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على البنك ناتج عن حدث سابق والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

• حسابات خارج بيان المركز المالي

تسجل الإلتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات البنك الإعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات: ارتباطات وسقوف التمويل غير المستعملة، أرصدة حسابات تعهدات مقابل الكفالات، تعهدات مقابل اعتمادات مستندية، قبولات لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها. كما تتضمن الحسابات خارج بيان المركز المالي حسابات الإستثمار المقيمة وذلك بالإعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

• حسابات الإستثمار المطلق

هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسباً دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين، أو لغرض معين، أو بكيفية معينة. كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق أصحاب الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها.

• الإستثمارات الذاتية

تمثل الإستثمارات الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك (الحسابات الجارية) حيث يقوم المصرف باستثمارها في منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كالوكالة والمضاربة والمرابحة وغيرها. يتم فصل الإيرادات المتأتية من هذه الإستثمارات عن الإيرادات الممولة من أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق وتكون كامل هذه الإيرادات من حق المساهمين.

• حسابات الإستثمار المقيمة

تمثل حسابات الإستثمار المقيمة الأموال المستلمة من قبل البنك من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات أصحاب حسابات الإستثمار، تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة، وليس لدى البنك أي حق في هذه الموجودات. لا تظهر الإستثمارات المقيمة في بيان المركز المالي حيث أن البنك لا يملك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي ينص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الإستثمار المقيمة. يتقاضى البنك عمولة كوكيل لإدارة هذه الإستثمارات متفق عليها مسبقاً.

• احتياطي مخاطر الإستثمار

هو مبلغ يجنبه البنك من أرباح أصحاب حسابات الإستثمار المطلق، بعد اقتطاع نصيب المضارب، لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب الإستثمار.

• موجودات قيد الإستثمار

هي الموجودات التي يكتنيها البنك بغرض استثمارها سواء عن طريق البيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء، أو عن طريق الإجارة التشغيلية، وتقاس عند اقتنائها على أساس التكلفة.

• الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص يظهر في المركز المالي ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية.

• ضريبة الدخل المؤجلة

تؤخذ الضرائب المؤجلة بالكامل، باستخدام طريقة المطلوبات، على الفروقات المؤقتة الناتجة ما بين الأساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة في البيانات المالية بتاريخ بيان المركز المالي. يتم تحديد الضرائب المؤجلة باستخدام نسب الضريبة (أو القوانين الضريبية) المعمول بها أو التي هي بحكم المعمول بها كما بتاريخ بيان المركز المالي والتي من المتوقع أن تكون نافذة عند تحقق الضرائب المؤجلة المدينة أو عند إستحقاق الضرائب المؤجلة الدائنة.

تتم مراجعة القيمة المدرجة لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل بيان مركز مالي وتنزل إلى الحد الذي لا توجد فيه أرباح ضريبية كافية للسماح بإستعمال كامل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضرائب المؤجلة غير المعترف بها بتاريخ كل بيان مركز مالي ويتم الإعتراف بها إلى الحد الذي توجد فيه أرباح مستقبلية كافية تسمح بتغطية موجودات الضرائب.

• تقارير القطاعات

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: تجزئة، شركات، أخرى.

• الزكاة

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلق في حال توافر شروط وجوب الزكاة.

تم احتساب الزكاة وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية واعتمدت من هيئة الرقابة الشرعية في البنك. وقد بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك البركة سورية مبلغاً قدره 42,883,078 ليرة سورية حصة السهم الواحد منها 4.29 ليرة سورية في حال كانت النية في شراء الأسهم أو الاكتتاب بها الحصول على النماء.

• توزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الإستثمار المطلق والمساهمين

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الإستثمارات وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها بإستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (مضاربة).

يتم الفصل بين الإيرادات المتأتية من الإستثمار والتحويل بكل عملة على حدة، ويتم فصلها إلى إيرادات متأتية من إستثمارات مموله كلياً من رأس المال (الإستثمارات الذاتية) وإستثمارات مموله من أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق. حيث تكون الاولوية في الإستثمار إلى حسابات الإستثمار المطلق. توزع الإيرادات المتأتية من أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق نسبياً على متوسط الحسابات حسب طريقة النمر، يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار

المطلق هو مبلغ الإيرادات المتأتية من إستثمارات مموله من أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق بعد طرح مبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الإستثمار: يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

- حسابات التوفير	50%
- حسابات لمدة شهر	75%
- حسابات لمدة 3 أشهر	80%
- حسابات لمدة 6 أشهر	84%
- حسابات لمدة 9 أشهر	86%
- حسابات لمدة 12 شهر	88%
- حسابات لمدة 24 شهر	90%

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح المصرف) كحد أقصى 40%.

يحتسب احتياطي مخاطر الإستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب الإستثمار المطلق.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الإستثمار الممولة من أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق خسائر سيتحمل أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك أو تقصيره فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو مخالفته لشروط العقد.

وبناء على قرار هيئة الرقابة الشرعية رقم 20 تاريخ 17/4/2010 يتم تحميل وعاء المضاربة جزء من المصاريف الإدارية والعمومية (كمصاريف الاستشارات القانونية والفنية ومصاريف التقييم والرهونات ومصاريف القرطاسية والمطبوعات ومصاريف البريد والبرقيات التي تحمل على وعاء المضاربة بنسبة 50% من هذه المصروفات).

ولم يقيم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأي مصاريف حتى تاريخ 31/12/2010 وذلك بناء على قرار مجلس الإدارة 5 لعام 2010.

حسابات جارية وايداعات استثمارية قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية

2010 ليرة سورية	
957,833,143	حسابات جارية
220,683,360	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، فترة استحقاقه أقل من ثلاثة اشهر*
8,037,469	إيرادات الإستثمار المحققة وغير مستحقة القبض
1,186,553,972	
* بلغت قيمة الاستثمارات الذاتية من إجمالي هذه الاستثمارات مبلغ 1,096,250,239 ليرة سورية	

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إيداعات استثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية

2010 ليرة سورية	
1,218,053,738	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية إسلامية، فترة استحقاقها أكثر من ثلاثة أشهر
27,809,160	إيرادات الإستثمار المحققة وغير مستحقة القبض
1,245,862,898	

ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

حسب النوع

2010 ليرة سورية	
1,225,162,916	ذمم المrabحات*
(107,501,790)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
1,117,661,126	صافي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
* بلغت قيمة التمويلات الذاتية من إجمالي هذه التمويلات مبلغ 119,070,763 ليرة سورية	

يتم التنفيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق اما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر، يقصد بالتنفيض احتساب وتحديد الربح.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ المستثمر الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال الفترة كما يلي:

31 كانون الأول 2010			
سوري	دولار	يورو	
4.60%	2.20%	1.99%	متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
40%	40%	40%	الحد الأقصى لنسبة المضاربة

وحسب اتفاقية شروط وأحكام العقود المصرفية والموافق عليها من هيئة الرقابة الشرعية التي تنص على أنه في حال قام العميل بكسر وديعته قبل تاريخ استحقاقها فليس له الحق بالحصول على الأرباح المتحققة من هذه الوديعة، حيث يتم تحويل هذه الأرباح إلى احتياطي معادل الأرباح بعد حسم حصة البنك كمضارب ما لم تقرر الادارة اعطاء العميل جزءا من هذه الأرباح.

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

2010 ليرة سورية	
118,523,775	نقد في الخزينة
176,528,429	الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي *
74,542,090	حساب جاري لدى مصرف سورية المركزي
369,594,294	
* وفقا لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي ، والتي تمثل نسبة 10% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 389 م/ن/ ب4 الصادر بتاريخ 5 أيار للعام 2008 وتعديلاته، إن هذا الاحتياطي إلزامي لا يتم استعماله في أنشطة البنك التشغيلية.	

حسب الجهة الممولة

2010 ليرة سورية	
766,855,085	شركات
350,806,041	أفراد
1,117,661,126	صافي ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

لم يكن هناك أي ذمم غير منتجة أو أرباح معلقة كما في 31 كانون الأول 2010

موجودات قيد الاستثمار

2010 ليرة سورية	
4,876,480	موجودات مقتناة بغرض المرابحة - سيارات
34,000,000	موجودات مقتناة بغرض المرابحة - بضاعة
15,086,000	موجودات مقتناة بغرض المرابحة - عقارات
53,962,480	

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 650/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض احكام القرار رقم597//م ن/ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على البنك في حال تحقيق أرباح في نهاية السنة حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمناها البنك بحسب الطرق التالية:

- 1% من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر.
- 0,5% من اجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة مع مراعاة استبعاد جزء الدين متدني المخاطر.
- 0,5% على جزء التسهيلات الائتمانية الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة والمصنفة كديون عادية أو تتطلب اهتماماً خاصاً.

يتم تشكيل الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي رصيد حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من الدخل.

يبلغ الاحتياطي المحسوب بناءً على رصيد التسهيلات القائم بتاريخ 31 كانون الأول 2010 مبلغ 15,566,954 ليرة سورية.

بلغت حصة البنك من الاحتياطي مبلغ 5,577,948 ليرة سورية حيث لم يقم البنك بتكوينه بسبب تحقيق خسارة في سنة 2010.

يتم بالنسبة للمصارف الإسلامية دمج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر، إلا أنه استناداً إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم 650 في حال عدم كفاية صافي أرباح الفترة والأرباح المدورة لفترة ما لتغطية مبلغ الاحتياطي العام الواجب تكوينه لهذه الفترة، كما هو الحال بالنسبة للبنك، فإنه يمكن للبنك تدوير النقص للفترات القادمة.

موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

2010 ليرة سورية	
التكلفة	
-	رصيد بداية الفترة
39,045,984	الإضافات
39,045,984	كما في 31 كانون الأول 2010
الإطفاء	
-	رصيد بداية الفترة
(4,555,363)	إطفاء الفترة
(4,555,363)	كما في 31 كانون الأول 2010
	صافي القيمة الدفترية
34,490,621	كما في 31 كانون الأول 2010

ممتلكات ومعدات

الإجمالي	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة وتجهيزات المكاتب	تحسينات على العقارات المستأجرة	أراضي ومباني*	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
التكلفة						
-	-	-	-	-	-	رصيد بداية الفترة
692,703,985	1,500,875	9,367,550	34,223,877	29,593,019	618,018,664	الإضافات
692,703,985	1,500,875	9,367,550	34,223,877	29,593,019	618,018,664	كما في 31 كانون الأول 2010
الاستهلاك						
-	-	-	-	-	-	رصيد بداية الفترة
(6,337,693)	-	(1,584,357)	(3,167,694)	(1,585,642)	-	استهلاك الفترة
(6,337,693)	-	(1,584,357)	(3,167,694)	(1,585,642)	-	كما في 31 كانون الأول 2010
						صافي القيمة الدفترية:
686,366,292	1,500,875	7,783,193	31,056,183	28,007,377	618,018,664	كما في 31 كانون الأول 2010
* بلغت قيمة المباني المشتراة من قبل البنك مبلغ 603,410,000 ليرة سورية بهدف افتتاح فروع جديدة له، حيث أن هذه المباني لم توضع قيد الاستخدام بعد، ولم يتم احتساب مصروف استهلاك عليها خلال الفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2010						

موجودات أخرى

2010 ليرة سورية	
56,571,673	مدفوعات مقدمة(ايجارات)
3,781,492	مدفوعات مقدمة (موردون)
2,560,854	سلف موظفين
6,160,112	مدينون متنوعون
8,022,572	اخرى
77,096,703	

وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

كما هو محدد في البند "ب" للفقرة رقم 12 من قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 يجب على البنوك الخاصة الإحتفاظ بنسبة 10% من رأسمالها لدى مصرف سوريا المركزي على شكل وديعة مجمدة لا يستحق عليها أية فائدة.

كان رصيد الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2010 كما يلي:

2010 ليرة سورية	
127,149,325	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
123,468,975	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)
250,618,300	

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

2010 ليرة سورية	
735,231,812	أرصدة جارية للعملاء - ليرة سورية
78,730,402	أرصدة جارية للعملاء - عملات أجنبية
813,962,214	

إيراد ضريبة الدخل المؤجلة

2010 ليرة سورية	
-	رصيد بداية الفترة
53,803,717	يضاف: ايراد ضريبة الدخل المؤجلة
53,803,717	رصيد نهاية الفترة

ملخص تسوية الخسارة المحاسبية مع الخسارة الضريبية:

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010 ليرة سورية	
(283,978,733)	الخسارة قبل الضريبة
	التعديلات
(6,524,813)	أرباح فروقات القطع غير المحققة
123,864,160	مصاريف التأسيس القابلة للإستهلاك
1,585,642	مصاريف استهلاك تحسينات على العقار
1,659,413	مخصصات أخرى
234,500	تبرعات لجهات خارجية
(25,805,035)	إستهلاك مصاريف التأسيس
(26,250,000)	رسم طابع رأس المال
(215,214,866)	الخسارة الضريبية
25%	نسبة الضريبة
(53,803,717)	إيراد ضريبة الدخل المؤجلة

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

2010 ليرة سورية	
441,343,848	حسابات إيداع (توفير)
789,040,298	حسابات استثمار (للأجل)
1,234,512	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر الإستثمار
1,231,618,658	

حصة أصحاب الإستثمار المطلق من احتياطي المخاطر

2010 ليرة سورية	
-	رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار في بداية الفترة
1,234,415	يضاف: الإحتياطي المكون خلال الفترة
97	فروق سعر الصرف
1,234,512	

تأمينات نقدية

2010 ليرة سورية	
5,250,000	تأمينات نقدية لقاء الكفالات
22,401,196	تأمينات نقدية لقاء الاعتمادات المستندية
6,326,350	هامش جديدة
20,400,000	تأمينات نقدية لقاء تمويلات
54,377,546	

مطلوبات أخرى

2010 ليرة سورية	
8,765,728	دائنو عمليات التمويل (موردي سلع)
11,109,743	أرباح محققة لأصحاب الودائع الاستثمارية (غير مستحقة الدفع)*
38,176,201	حوالات وأوامر دفع
71,214,142	موردين
1,659,413	مخصصات مختلفة
1,405,430	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
8,773,407	نفقات مستحقة غير مدفوعة
5,114,882	مستحق لجهات حكومية
455	إيرادات غير شرعية **
146,219,401	
* هذه الأرباح ناجمة عن التضيض الشهري لأرباح الودائع المستحقة وغير المستحقة، علماً بأن البنك وزع كافة الأرباح المستحقة لغاية 31 كانون الأول 2010 في 6 كانون الثاني 2011.	
** وهي عبارة عن إيرادات ناشئة عن فوائد تم دفعها من قبل البنوك المراسلة على الحسابات الجارية تم تجنيبها من الارباح لصرفها في وجوه الخير بعد الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية.	

وتم طرح 3,500,000 سهم على الاكتتاب العام تمثل نسبة 35% من رأسمال البنك. سدد المساهمون 50% من قيمة الأسهم المكتتب بها، وسيتم سداد باقي الأسهم المكتتب بها من المؤسسين والمساهمين خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة سنوات منذ بداية مزاولة البنك للنشاط وذلك بقرار يتخذه مجلس إدارة البنك يحدد فيه قيمة القسط ومواعيد تأديته. زادت الاكتتابات عن الأسهم المعروضة على الاكتتاب العام بنسبة 428.31، وقد وافقت هيئة الأوراق المالية السورية على آلية تخصيص الأسهم المكتتب بها بالكتاب الموجه إلى مدير إصدار أسهم بنك البركة سورية رقم 1373/ ص أ.م.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2010 ليرة سورية	
5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
(2,500,000,000)	أقساط رأس المال غير المدفوعة في بداية الفترة
2,500,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وذلك من تاريخ المباشرة، 1 حزيران 2010 لبنك البركة سورية.

إيرادات الأنشطة التمويلية

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
3,272,225	إيراد المrabحات – شركات
8,961,328	إيراد المrabحات – أفراد
12,233,553	

رأس المال

حدد رأسمال البنك بـ 5,000,000,000 ل. س موزعة على 10,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 500 ل.س للسهم الواحد.

اكتتب المؤسسون بـ 6,500,000 سهم من رأس مال البنك بنسبة قدرها 65% والبالغة قيمتها الإسمية 3,250,000,000 ليرة سورية وذلك على الشكل التالي:

اسم المؤسس	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية للأسهم	النسبة من رأس المال
شركة مجموعة البركة المصرفية	بحرينية	2,300,000	1,150,000,000	23%
مصرف الإمارات الإسلامي	إماراتي	1,000,000	500,000,000	10%
الشركة الكويتية السورية القابضة	كويتية	500,000	250,000,000	5%
عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الراجحي	سعودي	400,000	200,000,000	4%
فهد عبد الله بن عبد العزيز الراجحي	سعودي	100,000	50,000,000	1%
نور المهديني بن محمد شاهر	أردني	500,000	250,000,000	5%
أيمن حتاحت بن عبد الكريم	أردني	100,000	50,000,000	1%
عبد السلام الشواف بن مصطفى	سوري	200,000	100,000,000	2%
أمير عصاصة بن منير	سوري	200,000	100,000,000	2%
باسم التاجي بن محمد ماجد	سوري	200,000	100,000,000	2%
عبد الستار أبو غدة بن عبد الكريم	سوري	200,000	100,000,000	2%
غسان سكر بن رياض	سوري	150,000	75,000,000	1.5%
حسان سكر بن رياض	سوري	150,000	75,000,000	1.5%
محمد بدر الدين الشاعر بن محمد	سوري	100,000	50,000,000	1%
محمد الشاعر بن محمد بدر الدين	سوري	100,000	50,000,000	1%
برهان الشاعر بن محمد بدر الدين	سوري	100,000	50,000,000	1%
محمد لبيب الأخوان بن عبد المتين	سوري	100,000	50,000,000	1%
محمد عماد المولوي بن عبد العزيز	سوري	50,000	25,000,000	0.5%
محمد أيمن المولوي بن عبد العزيز	سوري	50,000	25,000,000	0.5%
المجموع		6,500,000	3,250,000,000	65%

إيراد البنك من استثماراته الذاتية

يمثل هذا الإيراد دخل البنك من استثماراته الذاتية والتي لا يشاركه فيها أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، وقد كان توزع هذه الإيرادات حسب الأصل المستثمر به خلال الفترة كالتالي:

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
30,033,058	ايراد وكالات استثمارية
15,512,433	ايراد مضاريات اسلامية
1,181,308	إيراد المربحات
19,782	اخرى
46,746,581	

نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
32,633,917	أرباح الإستثمارات المقيدة
(14,307,720)	ينزل: حصة أصحاب الإستثمارات المقيدة
18,326,197	

صافي إيرادات الخدمات البنكية

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
1,922,867	عمولات على الاعتمادات والكفالات والحوالص
1,654,556	رسوم خدمات بنكية
3,577,423	
(1,601,219)	مصروفات عمولات ورسوم
1,976,204	

إيرادات الأنشطة الإستثمارية

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
1,253,273	إيرادات ودائع استثمارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
1,253,273	

نصيب أصحاب حسابات الإستثمار المطلق من صافي الأرباح

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
13,486,826	حصة أصحاب الحسابات من ربح الاستثمار قبل خصم مضاربة البنك واحتياطي مخاطر الاستثمار
(1,142,668)	حصة مضاربة البنك (*)
	صافي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم حصة البنك كمضارب وقبل الخصم
12,344,158	احتياطي مخاطر الاستثمار
(1,234,415)	احتياطي مخاطر الاستثمار(**)
11,109,743	صافي حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق

* خلال الفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2010 قرر مجلس إدارة البنك التنازل عن جزء من حصته كمضارب والنتيجة عن قيامه باستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق، حيث بلغت قيمة الحصة المتنازل عنها بكافة العملات ما يعادل مبلغ 4,263,664 ليرة سورية.

**استناداً للمادة 14 من المرسوم التشريعي رقم 35 الصادر بتاريخ 4 أيار للعام 2005، يجب على البنك الإسلامي اقتطاع ما لا يقل عن 10% من صافي أرباح حسابات الإستثمار المطلق لمواجهة مخاطر حسابات الإستثمار المطلق.

مصاريف إدارية وعمومية

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
48,114,027	مصاريف إيجارات
23,755,566	مصاريف إستشارات*
15,731,059	مصاريف إعلان ومعارض
10,092,301	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
7,750,032	بدلات مجلس الإدارة
4,769,376	مصاريف قرطاسية ومطبوعات
4,489,546	مصاريف معلوماتية
2,991,337	مصاريف البريد والهاتف وانترنت
2,610,614	مصاريف حكومية
1,533,788	مصاريف صيانة وإصلاحات
1,238,962	بدلات هيئة الرقابة الشرعية
1,123,766	مصاريف تأمين
1,028,865	مصاريف التنظيف والبوفيه
875,481	مصاريف كهرباء وماء وتدفئة
334,008	مصاريف حراسة
1,503,061	مصاريف أخرى
127,941,789	
* وتمثل مصاريف التدقيق الخارجي والاستشارات القانونية والتقنية والفنية	

مخصصات تشغيلية اخرى

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
1,659,413	مخصص فروق القطع التشغيلي
1,659,413	

الأرباح غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع
البنوي

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م ن / 4 ب / تاريخ 04/02/2008، يتم فصل الأرباح (الخسائر) المتراكمة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح (الخسائر) المدورة. وعليه فإن الدرباح المتراكمة غير المحققة في تاريخ البيانات المالية تبلغ 6,524,813 ليرة سورية.

مصاريف التأسيس

بلغت قيمة مصاريف التأسيس حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية في تاريخ 16 كانون الأول 2009 مبلغاً قدره 123,864,160 ليرة سورية. وقد تمت الموافقة على مصاريف التأسيس من قبل الجمعية العمومية التأسيسية.

نفقات الموظفين

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
85,910,476	رواتب وأجور وتعويضات ومكافآت للموظفين
5,879,633	اشتراكات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية
2,657,284	مصاريف سفر وتدريب
2,314,651	مصاريف نفقات طبية
1,391,296	أخرى
98,153,340	

تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن معاملات البنك المختلفة مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات وهيئة الرقابة الشرعية التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو أي أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية بالبنك.

تتكون تعويضات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الهيئة الشرعية من المبالغ التالية:

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
ليرة سورية	
تعويضات الإدارة العليا	
بدلات مجلس الإدارة	7,750,032
بدلات هيئة الرقابة الشرعية	1,238,962
الراتب الأساسي وتعويضات	12,415,708
	21,404,702

لقد بلغت الأرصدة في نهاية الفترة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في البيانات المالية كما يلي:

الشركة الأم	الشركات الحليفة	أعضاء مجلس الإدارة	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
بنود داخل بيان المركز المالي:			
-	89,265	-	89,265
11,975,968	82,211,467	-	94,187,435
-	667,147,135	-	667,147,135
-	-	13,627,800	13,627,800
بنود بيان الدخل			
7,581,840	138,715	1,558,100	9,278,655
-	35,357,357	-	35,357,357
-	15,578,090	-	15,578,090

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/م/ن/ 1) بتاريخ 4 شباط 2008، يجب على البنك أن يقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق.

الحصة الأساسية للسهم من صافي خسائر الفترة

تحتسب الحصة الأساسية للسهم من صافي خسارة الفترة بتقسيم خسارة الفترة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:

للفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2010	
صافي خسارة الفترة (ليرة سورية)	(230,175,016)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة (سهم)	10,000,000
الحصة الأساسية للسهم من صافي خسائر الفترة (ليرة سورية)	(23.02)

إن الحصة الأساسية للسهم من صافي خسائر الفترة مطابقة للحصة المخفضة للسهم لعدم إصدار البنك أدوات قد يكون لها تأثير على عائد السهم في الخسارة عند تحويلها.

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في بيان المركز المالي وذلك كما يلي:

2010 ليرة سورية	
193,065,865	النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1,178,516,503	يضاف: أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(586,257,600)	يطرح: الحسابات الجارية الدائنة للبنوك والمؤسسات المالية
785,324,768	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم قي عمليات البنك اليومية.

التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

2010 المبالغ بآلاف الليرات السورية				
التجزئة	الشركات	أخرى	المجموع	
				الإيرادات
8,961	3,272	1,253	13,487	إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية
(8,961)	(3,272)	(1,253)	(13,487)	نصيب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارياً
552	205	386	1,143	نصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارياً
-	1,181	45,565	46,747	إيراد البنك من استثماراته الخاصة
-	-	18,326	18,326	نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيمة بصفته وكيلًا
-	-	1,976	1,976	صافي إيرادات الخدمات المصرفية
-	-	3,634	3,634	الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
-	-	6,524	6,524	ارباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
-	-	182	182	إيرادات أخرى
552	1,386	76,594	78,532	إجمالي الأرباح التشغيلية
			(123,864)	مصاريف التأسيس
			(236,988)	مصاريف تشغيلية
			(1,659)	مخصصات
			(283,979)	صافي الخسارة قبل الضريبة
			53,804	إيراد ضريبة الدخل المؤجلة
			(230,175)	صافي خسارة الفترة
				الموجودات
			5,076,010	موجودات غير موزعة
			5,076,010	

حسابات خارج بيان المركز المالي

تشتمل على الالتزامات لتقديم التمويل والاعتمادات المستندية القائمة والكفالات التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات متعاملي البنك وأرصدة حسابات الاستثمار المقيمة.

إن الالتزامات لتقديم التمويل تمثل الالتزامات التعاقدية لتقديم تمويل إسلامي. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء صلاحية ثابتة أو تشتمل على شروط لإلغائها وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن الالتزامات يمكن أن تنتهي صلاحيتها دون القيام بسحبها، فإن إجمالي المطلوبات المحتملة يتكون مما يلي:

2010 ليرة سورية	
376,543,527	تعهدات مقابل اعتمادات مستندية
207,119,890	ارتباطات وسقوف تمويل غير مستعملة
15,000,000	تعهدات مقابل كفالات
598,663.417	

إدارة المخاطر

مقدمة

المخاطر هي جزء أساسي من أعمال البنوك والطار العام لإدارة المخاطر في البنك يقوم على تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل البنك والتأكد من بقائها ضمن المستويات المحدودة والمقبولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السلع والمخزون السلعي ومخاطر العمليات (التشغيل).

أنظمة إدارة المخاطر

مجلس الإدارة يعتبر الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة: الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة.

إدارة المخاطر: الجهة المسؤولة عن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة.

الخزينة: الجهة المسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي الإجمالي، ومسؤولة بشكل رئيسي عن مخاطر السيولة والتمويل للبنك.

قياس المخاطر ونظام التقارير

يتم قياس مخاطر البنك بطريقة تعكس الخسائر المتوقعة التي يمكن أن تنتج في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة بناءً على تقدير إجمالي الخسائر الفعلية باستخدام طرق إحصائية. هذه الطرق تعتمد على الاحتمالات المبنية من التجارب السابقة ومعدلة لتعكس الظروف الاقتصادية. كما يدرس البنك أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن الظروف الاستثنائية.

يتم مراقبة وضبط المخاطر بناءً على السقوف المعتمدة التي تعكس إستراتيجية البنك وحدود ومستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم البنك بقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر ومقارنتها بالمخاطر الإجمالية بمختلف أنواعها.

قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

2010	المبالغ بآلاف الليرات السورية		
	سوريا	خارج سوريا	المجموع
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية	12,234	1,253	13,487
نصيب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارباً	(12,234)	(1,253)	(13,487)
نصيب البنك من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارباً	757	386	1,143
إيراد البنك من استثماراته الخاصة	1,182	45,565	46,747
نصيب البنك من إدارة الإستثمارات المقيدة بصفته وكيلًا	-	18,326	18,326
صافي إيرادات الخدمات المصرفية	1,976	-	1,976
الأرباح الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	3,632	-	3,632
ارباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	6,525	-	6,525
إيرادات اخرى	182	-	182
إجمالي الدرباح التشغيلية	14,254	64,277	78,531
مصاريف التأسيس	(123,864)	-	(123,864)
مصاريف تشغيلية	(236,987)	-	(236,987)
مخصصات	(1,659)	-	(1,659)
صافي الخسائر قبل الضريبة	-	-	(283,979)
إيراد ضريبة الدخل المؤجلة	-	-	53,804
صافي خسارة الفترة	-	-	(230,175)
الموجودات	3,223,332	1,852,678	5,076,010

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لذمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

بنود داخل بيان المركز المالي	2010 ليرة سورية
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	251,070,519
حسابات جارية وإيداعات استثمارية قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,186,553,972
إيداعات استثمارية لدى المصارف والمؤسسات المالية	1,245,862,898
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,117,661,126
للشركات	766,855,085
للأفراد	350,806,041
	3,801,148,515
بنود خارج بيان المركز المالي	
تعهدات مقابل اعتمادات مستندية	376,543,527
ارتباطات وسقوف تمويل غير مستعملة	207,119,890
تعهدات مقابل كفالات	15,000,000
	598,663,417
إجمالي المخاطر الائتمانية	4,399,811,932

يتم تجميع المعلومات من جميع وحدات العمل لأغراض التحليل والمراقبة والتعرف على المخاطر في مرحلة مبكرة، كما يتم تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة وإدارة المخاطر ورؤساء الأقسام يتضمن إجمالي مخاطر الائتمان ونسب السيولة وتغيرات المخاطر. يتم التحليل بشكل مفصل شهريا حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية وتقوم الإدارة بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية بشكل ربع سنوي. يتم تحضير تقارير مخاطر تفصيلية وتوزع على جميع الأقسام للتأكد من أن جميع المعلومات الضرورية والمحدثة متوفرة على مستويات البنك كافة.

أساليب تخفيض المخاطر

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.

تركزات المخاطر

تنشأ التركيزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي قد تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركيزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين. حددت سياسات وإجراءات البنك أطراً للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركيزات وإدارة مخاطر الائتمان وضبطها.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر حدوث خسائر نتيجة تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يعمل البنك على إدارة السقوف والرقابة على مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة) وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع أو منطقة جغرافية.

ويقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقوف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع المقترض الواحد أو مجموعة المقترضين ولكل قطاع أو منطقة جغرافية.

إن المؤشرات الرئيسية لتصنيف الدين على أنه غير منتج هي استحقاق القسط لفترة تزيد عن 90 يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية، أو الإخلال بشروط العقد الأصلي. يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 / م ن / ب 4 تاريخ 09 كانون الأول 2009 ، والقرار رقم 650/م ن/ب 4 تاريخ 14 نيسان 2010.

بنود خارج بيان المركز المالي

2010			بنود خارج بيان المركز المالي
المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	بالليرة السورية
392,218,131	392,218,131	-	عادية (مقبولة المخاطر)
-	-	-	تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً) منها مستحقة:
-	-	-	من 31 لغاية 60 يوم
-	-	-	من 61 يوم لغاية 90 يوم
-	-	-	غير عاملة منها مستحقة:
-	-	-	دون المستوى
-	-	-	مشكوك فيها
-	-	-	ردئية
392,218,131	392,218,131	-	المجموع
-	-	-	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
-	-	-	ناقصاً: مخصص ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	-	-	ناقصاً: الأرباح المعلقة
392,218,131	392,218,131	-	الصافي

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بنود داخل بيان المركز المالي

2010			
المجموع	الشركات الكبرى	الأفراد (التجزئة)	بالليرة السورية
19,664,050		19,664,050	ديون متدنية المخاطر
1,204,751,131	791,713,898	413,037,233	عادية (مقبولة المخاطر)
747,735	-	747,735	تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً) منها مستحقة:
747,735	-	747,735	من 31 لغاية 60 يوم
-	-	-	من 61 يوم لغاية 90 يوم
-	-	-	غير عاملة منها مستحقة:
-	-	-	دون المستوى
-	-	-	مشكوك فيها
-	-	-	ردئية
1,225,162,916	791,713,898	433,449,018	المجموع
(107,501,790)	(24,858,813)	(82,642,977)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
-	-	-	ناقصاً: مخصص ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	-	-	ناقصاً: الأرباح المعلقة
1,117,661,126	766,855,085	350,806,041	الصافي

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر:

2010	التصنيف حسب P&S وغيرها من الوكالات المعتمدة	التصنيف الداخلي للمخاطر
ليرة سورية		
جيد		
497,966,239	من AAA- وحتى AAA+	الدرجة الأولى *
-	من AA- وحتى AA+	الدرجة الثانية
564,505,491	من A- وحتى A+	الدرجة الثالثة
1,062,471,730		
عادي		
562,869,013	من BBB- وحتى BBB+	الدرجة الرابعة
479,785,012	من BB- وحتى BB+	الدرجة الخامسة
17,521	من B- وحتى B+	الدرجة السادسة
789,393,205	المؤسسات المالية غير المصنفة	الدرجة السابعة
1,832,064,751		
2,894,536,481		
* تم اعتبار تصنيف البنك المركزي جيد من الدرجة الأولى		

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات

31 كانون الأول 2010	الأفراد	التمويلات العقارية	الشركات	المجموع	ليرة سورية
ديون متدنية المخاطر	19,664,048	-	-	19,664,048	
عادية (مقبولة المخاطر)	368,735,910	42,505,313	791,713,793	1,202,955,016	
تحت المراقبة (تتطلب اهتماما خاصاً)	631,760	-	-	631,760	
غير عاملة:	-	-	-	-	
دون المستوى	-	-	-	-	
مشكوك فيها	-	-	-	-	
هالكة (رديئة)	-	-	-	-	
المجموع	389,031,718	42,505,313	791,713,793	1,223,250,824	
منها:					
تأمينات نقدية	19,664,048	-	-	19,664,048	
عقارية	-	42,505,313	228,125,687	270,631,000	
سيارات وآليات	366,287,301	-	-	366,287,301	
كفالات شخصية واعتبارية	234,277	-	563,588,106	563,822,383	
أخرى	2,846,092	-	-	2,846,092	
المجموع	389,031,718	42,505,313	791,713,793	1,223,250,824	

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقا لمعايير واسس معتمدة. إن ابرز أنواع الضمانات هي: بالنسبة لعمليات التمويل الإسلامية مع المؤسسات التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والرواتب والضمانات النقدية. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص تدني قيمة التمويلات.

تقييم انخفاض القيمة إفرادياً

إن المؤشرات الرئيسية لانخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية هي استحقاق الأصل أو الأرباح لفترة تزيد عن 90 يوم أو وجود صعوبات مالية تواجه العميل أو تؤثر على تدفقاته النقدية والإخلال بشروط العقد الأصلي.

يقوم البنك بتقييم انخفاض القيمة بشكل منفرد وبشكل جماعي.

المخصص الإفرادي

يحدد البنك ملائمة المخصصات لجميع التسهيلات الائتمانية الهامة بشكل منفرد، وفقاً لمؤشرات القرار 597 ووفقاً للمؤشرات التالية:

- التأخر في انجاز المشروع موضوع التسهيلات.
 - قدرة العميل على تحسين وضعه عند مواجهة صعوبات مالية.
 - العوائد المتوقعة عند تصفية الأعمال في حال الإفلاس.
 - توفر مصادر مالية أخرى والقيمة المتوقع تحقيقها للضمان.
 - فترة التدفقات النقدية المتوقعة.
- يتم تقييم الخسائر الائتمانية في تاريخ كل بيان مالي وكلما اقتضت الحاجة لذلك.

التركز في الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية

تتم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد او مؤسسة أو بنك مراسل) حسب تعليمات مصرف سورية المركزي، وحجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي او منطقة جغرافية، وذلك حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد او مؤسسة).

31 كانون الأول 2010		
الرتبائط و الالتزامات المحتملة	الموجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	
المنطقة الجغرافية		
		محلي (سورية)
598,663,417	3,366,681,144	
-	1,439,667,617	بقية دول الشرق الأوسط
-	377,163,432	بقية دول العالم
-	(107,501,790)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
598,663,417	5,076,010,403	المجموع
القطاعات الاقتصادية		
		التجارة
401,240,120	217,453,568	
18,966,137	438,636,098	التصنيع
-	3,051,376,192	بنوك و مؤسسات مالية
119,450,000	618,018,664	مقاولات وعقارات
59,007,160	858,027,671	أخرى
-	(107,501,790)	ناقصاً: أرباح مؤجلة
598,663,417	5,076,010,403	المجموع

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ الموجب في الجدول التالي صافي الارتفاع المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية.

سيناريو أثر التغير في سعر الصرف 2%

2010			
العملة	أثر التغير على سعر الصرف 2%	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي	1,267,456,769	25,349,135	25,187,027
يورو	423,017	8,460	6,345
العملات الأخرى	2,801,445	56,029	42,022

المخصص الجماعي

يتم تقييم المخصص عن خسائر التسهيلات الائتمانية بشكل جماعي بالنسبة للقروض والسلف التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد أو في حال عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد. يقوم البنك في تاريخ كل بيان مالي بتقييم المخصص ومراجعة كل محفظة على حدة.

يؤخذ بالاعتبار عند التقييم الجماعي انخفاض القيمة المحتمل في المحفظة حتى عند عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل موضوعي.

يتم تقييم خسارة انخفاض القيمة بإعتبار العوامل التالية:

تاريخ الخسائر في المحفظة، الظروف الاقتصادية الحالية، التأخر الناجم عن فترة تحقق الخسائر وفترة تحديد ضرورة وجود مخصص إفرادي لهذه الخسائر، بالإضافة إلى الدفعات المتوقعة والاستردادات في حال انخفاض القيمة. إن الإدارة هي المسؤولة عن تحديد طول هذه المدة التي قد تمتد إلى سنة. تقوم إدارة الائتمان بمراجعة مخصص انخفاض القيمة للتأكد من توافقه مع سياسات البنك العامة.

مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يعتبر البنك نفسه مؤسسة سورية وأن الليرة السورية هي العملة الأساسية المستخدمة. يتم مراقبة التمرکز في كل عملة على أساس يومي للتأكد من بقائها في مستوى معقول حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن / ب 4 بتاريخ 04/02/2008.

لا يتعامل البنك مع المشتقات، مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، أو عقود مقايضة العملة الأجنبية، ولا يقوم بأية عمليات تغطية لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها. وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفر الضمانات الممكن استعمالها عند الحاجة. وكذلك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م ن / ب 4 بتاريخ 22/ تشرين الثاني / 2009.

كما يقوم المصرف أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس النقد والتسليف وتعديلاته رقم 502 / م ن / ب 4 بتاريخ 10 أيار 2009 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 10 %.

كما في 31 كانون الأول 2010	ليرة سورية	دولار أمريكي مقوم بالليرة السورية	عملات أخرى مقومة بالليرة السورية	المجموع
(بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)				
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	318,526,678	32,374,855	18,692,761	369,594,294
حسابات جارية وإيداعات استثمارية قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	579,739,166	593,023,147	13,791,659	1,186,553,972
إيداعات استثمارية لدى المصارف والمؤسسات المالية	-	1,245,862,898	-	1,245,862,898
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	998,590,362	119,070,764	-	1,117,661,126
موجودات قيد الاستثمار	53,962,480	-	-	53,962,480
موجودات ضريبة مؤجله	53,803,717	-	-	53,803,717
موجودات أخرى	77,096,703	-	-	77,096,703
الممتلكات والمعدات	686,366,292	-	-	686,366,292
موجودات غير ملموسة	34,490,621	-	-	34,490,621
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	127,149,325	123,468,975	-	250,618,300
مجموع الموجودات	2,929,725,344	2,113,800,639	32,484,420	5,076,010,403
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين				
المطلوبات				
ارصدة الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية	-	586,257,600	-	586,257,600
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	735,231,812	65,996,483	12,733,919	813,962,214
تأمينات نقدية	31,976,350	22,401,196	-	54,377,546
مطلوبات أخرى	145,489,149	617,925	112,327	146,219,401
مجموع المطلوبات	912,697,311	675,273,204	12,846,246	1,600,816,761
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	1,044,134,281	171,070,664	16,413,713	1,231,618,658
حقوق المساهمين	2,243,574,984	-	-	2,243,574,984
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	4,203,382,501	846,343,868	29,259,959	5,076,010,403
صافي مركز العملات	(1,270,681,232)	1,267,456,771	3,224,461	-

بنود خارج بيان المركز المالي

31 كانون الأول 2010	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات	376,543,527	-	376,543,527
الكفالات	-	15,000,000	15,000,000
المجموع	376,543,527	15,000,000	391,543,527

مخاطر السوق

لا يتعرض البنك لمخاطر السوق من حيث هامش الربح، لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة، دون أن يتعهد مسبقا بأية أرباح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق، حيث أنه في حالة الخسارة الاعتيادية – حسب عقد المضاربة – يتحمل المودع (رب المال) خسارة أمواله في حين يخسر البنك (المضارب) جهده. أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك كامل الخسارة.

إلا أن البنك يأخذ بعين الاعتبار مخاطر انخفاض الودائع لدى البنك في حال انخفاض العائد المدفوع للودائع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير تمويل المrabحات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

مخاطر السوق للاستثمارات المالية

يستخدم البنك نظاما داخليا لتقدير مخاطر السوق والحدود القصوى للخسائر المتوقعة وفقاً للافتراضات المتعلقة بتغيرات السوق.

ويتم قياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق على أساس نظري وافتراضي ويتم الجمع بين الطرق الإحصائية الكمية وبين خبرة الموظفين المختصين.

ويقوم البنك بتحديد حدود قصوى للمخاطر على مستوى السهم الواحد وعلى مستوى المحفظة ومن الطرق المتبعة:

- السياسات الاستثمارية الموضوعة.
- توقع احتمالات مستقبلية افتراضية.

تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك الرئيسية.

كما في 31 كانون الأول 2010	7 أيام فأقل	خلال شهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	المجموع
المبلغ بالآلاف الليرات السورية								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	369,594	-	-	-	-	-	-	369,594
حسابات جارية وايداعات استثمارية قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	957,833	-	228,721	-	-	-	-	1,186,554
إيداعات استثمارية لدى المصارف والمؤسسات المالية	-	-	-	94,118	-	1,151,745	-	1,245,863
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	5,811	7,067	252,420	488,968	56,318	48,244	258,833	1,117,661
موجودات قيد الاستثمار	-	53,962	-	-	-	-	-	53,962
موجودات ضريبة مؤجله	-	-	-	-	-	53,804	-	53,804
موجودات أخرى	77,097	-	-	-	-	-	-	77,097
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	686,366	686,366
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	34,491	34,491
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	250,618	250,618
مجموع الموجودات	1,410,335	61,029	481,141	583,086	56,318	1,253,793	1,230,308	5,076,010
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار								
المطلوبات								
الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية	586,258	-	-	-	-	-	-	586,258
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	813,962	-	-	-	-	-	-	813,962
تأمينات نقدية	-	31,976	7,927	14,474	-	-	-	54,378
مطلوبات أخرى	146,219	-	-	-	-	-	-	146,219
مجموع المطلوبات	1,546,439	31,976	7,927	14,474	-	-	-	1,600,817
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	449,519	91,631	290,556	97,404	125,744	168,838	7,927	1,231,619
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	1,995,958	123,607	298,483	111,878	125,744	168,838	7,927	2,832,436
فجوة السيولة	(585,623)	(62,578)	182,658	471,208	(69,426)	1,084,955	1,222,381	2,243,574

- ولتجنب هذه المخاطر أو تخفيفها إلى أدنى حد ممكن يقوم البنك بالخطوات التالية:
- التدريب المستمر للعاملين في البنك من الناحية الشرعية.
 - التأكد من تطابق كافة سياسات البنك وإجراءاته وعقوده ومنتجاته في جميع جوانب العمل المصرفي مع الضوابط الشرعية، وذلك من خلال اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
 - عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك لأهم أسسه الشرعية التي تضمن سلامة العمل.
 - مراقبة وتدقيق العمليات بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الشرعي الداخلي.

كفاية رأس المال

2010 ليرة سورية	
2,500,000,000	رأس المال
(236,699,829)	صافي الخسارة المدورة للفترة المالية
6,524,813	صافي الأموال الخاصة المساندة (الأرباح غير المحققة)
(34,490,621)	الموجودات غير الملموسة
2,235,334,363	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
2,434,067,713	الموجودات المثقلة
144,295,702	حسابات خارج الميزانية المثقلة
68,408,187	المخاطر التشغيلية
35,645,535	مركز القطع التشغيلي
2,682,417,137	
83%	نسبة كفاية رأس المال
83%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
99.71%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين
0.29%	نسبة الأموال المساندة إلى مجموع الأموال الخاصة المساندة و الأساسية

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنّى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

مخاطر السلع والمخزون السلعي

هي المخاطر الناجمة عن تعاملات البنك في عقود التمويل الإسلامية بما تحمله من مخاطر حيازة للأصول المشتراة من قبل البنك بغرض إعادة بيعها للآمر بالشراء ضمن عقود التمويل الإسلامية. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر من خلال تضمين عقود الشراء مع الموردين بخيار الشرط. كما في 31 كانون الأول 2010 اقتصرت مخاطر السلع والمخزون السلعي على الموجودات قيد الاستثمار بمبلغ قدره 53,962,480 ليرة سورية والتي تمثل قيمة بضاعة في الطريق قام البنك بشرائها بعقود مع الموردين تتضمن خيار الشرط، وذلك بعد توقيع الوعد بالشراء من قبل العميل.

مخاطر العمليات (التشغيلية)

تمثل مخاطر العمليات المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج بسبب إخفاق في عمليات الحاسب الآلي، أخطاء بسبب عدم كفاية الإجراءات، أو سوء تصرف الموظفين أو عدم الالتزام بالشرعية. يعمل البنك على التخفيف من مخاطر العمليات من خلال التدريب والمحاضرات للموظفين ومن خلال وضع نظام شامل لإجراءات الضبط الداخلي وتوزيع محدد للمهام والمسؤوليات وفصل الوظائف المتعارضة، وإجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من أن الأنشطة التي يقوم بها البنك لا تخالف الشرعية.

المخاطر الشرعية

يعتبر الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الأساس الذي تركز عليه البنوك الإسلامية في عملها، لذا فإن وجود ضوابط شرعية ضمن سياسات البنك وإجراءاته يعد عاملاً هاماً في تخفيف المخاطر الشرعية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم الالتزام بالقرارات الملزمة لهيئة الرقابة الشرعية وللهيئة الاستشارية العليا في مصرف سورية المركزي.
- تجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات العمل الخاصة بتقديم المنتجات المصرفية.

ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي

2010 ليرة سورية	
376,543,527	اعتمادات مستندية
15,000,000	كفالات
15,000,000	لقاء حسن تنفيذ
207,119,890	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
598,663,417	

التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي

2010 ليرة سورية	
	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
26,356,701	تستحق خلال سنة
-	تستحق خلال أكثر من سنة
26,356,701	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي
	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
23,541,660	تستحق خلال سنة
172,217,111	تستحق خلال أكثر من سنة
195,758,771	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي

أرقام المقارنة

لا تتضمن البيانات المالية أرقام مقارنة والتي هي من متطلبات المعيار المحاسبي رقم 1، عرض البيانات المالية، نظراً لأن البيانات المالية المرفقة تمثل البيانات المالية الأولى للبنك.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المزايا والترشيحات و الحوكمة وشؤون أعضاء مجلس الإدارة:

الأستاذ عدنان أحمد يوسف	رئيساً
الأستاذ محمد الشاعر	عضواً
الأستاذ إبراهيم الشامي	عضواً
الأستاذ غسان سكر	عضواً
الأستاذ أمير عصاصة	مقررأ

لجنة التدقيق:

الأستاذ إبراهيم الشامي	رئيساً
الأستاذ عبد السلام شواف	عضواً
الأستاذ غسان سكر	عضواً
رئيس إدارة التدقيق	مقررأ

لجنة المخاطر:

الأستاذ طارق كاظم	رئيساً
الأستاذ محمد عماد مولوي	عضواً
الأستاذ باسم التاجي	عضواً
رئيس إدارة المخاطر والائتمان	مقررأ

اللجنة التنفيذية:

الأستاذ محمود عبد الخالق النوري	رئيساً
الأستاذ محمد الشاعر	نائباً للرئيس
الأستاذ طارق كاظم	عضواً
الأستاذ باسم التاجي	عضواً
الأستاذ أمير عصاصة	عضواً و مقررأ

ملحق بيانات الافصاح وفق نظام و تعليمات الإفصاح

للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق و الأسواق المالية

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف رئيس مجلس الإدارة

شخصية مصرفية عربية لامعة تقلد العديد من المناصب المهمة في القطاع المصرفي فهو يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، ورئيس اتحاد المصارف العربية منذ عام 2007، إضافة لرئاسته وعضويته في العديد من مجالس الإدارة لوحدات مجموعة البركة المصرفية المنتشرة في ثلاثة عشر دولة حول العالم وقد حاز على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية لعامي 2004 و 2009.

محمد الشاعر نائب رئيس مجلس الإدارة

من الصناعيين المهمين على مستوى سورية يشغل منصب مدير عام مجموعة الشاعر للكيماويات و مدير تنفيذي لشركة أطلس لصيانة آبار النفط ومدير عام شركة البدر للتسويق والتصدير إضافة إلى ترؤسه للعديد من اللجان الصناعية وعضوية مجالس رجال الأعمال المشتركة بين سورية والدول العربية والأجنبية.

محمود عبد الخالق النوري عضو مجلس الإدارة

شخصية اقتصادية عربية مرموقة شغل العديد من المناصب العليا في دولة الكويت كان من أبرزها شغله منصب وزير المالية بين عامي 2003-2005 ويرأس حالياً مجلس إدارة الشركة الكويتية السورية القابضة، إضافة إلى عضوية العديد من مجالس الإدارة في بنوك وشركات عربية وعالمية

ابراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة

يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي إضافة إلى شغله العديد من المناصب الهامة منها عضواً في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ عام 2006 ولديه خبرات متنوعة تفوق السبعة والثلاثين عاماً في مجال الخدمات المالية وفي المجال الحكومي

طارق كاظم عضو مجلس الإدارة

يشغل حالياً منصب نائب مدير عام لبنك البركة الإسلامي في البحرين إضافة إلى شغله العديد من المناصب المصرفية الهامة.

باسم التاجي عضو مجلس الإدارة

اقتصادي ومستشار مالي وعضو مجلس إدارة شركة دلة البركة بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة العديد من الشركات العربية.

غسان سكر عضو مجلس الإدارة

صناعي سوري يتمتع بخبرة صناعية واسعة في مجال الصناعات الكيماوية ويشغل حالياً منصب مدير عام شركة سكر للصناعات الكيماوية والشركة الحديثة محدودة المسؤولية إضافة إلى عضويته في مجالس رجال الأعمال المشتركة بين سورية والدول العربية الأجنبية.

عبد السلام الشواف عضو مجلس الإدارة

صناعي سوري يشغل منصب رئيس مجموعة الشواف للصناعة والتجارة والاستثمار وعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة حماة بالإضافة إلى عضوية عدد من مجالس الأعمال المشتركة بين سورية وعدد من الدول العربية والأجنبية.

محمد عماد المولوي عضو وأمين سر مجلس الإدارة

رجل أعمال سوري يشغل منصب مدير عام مجموعة مولوي في سورية والأردن، يملك أكثر من عشرين عاماً من الخبرة في مجال الصناعة والتجارة والاستيراد والتصدير والعقارات، إضافة إلى عضوية في عدد من غرف الصناعة والتجارة السورية والعربية ومجالس رجال الأعمال والعديد من الجمعيات العلمية.

أمير منير عصاصة مستشار مجلس الإدارة

اقتصادي وإداري، تقلد العديد من المناصب الإدارية العليا في شركات عربية وأجنبية، تشمل خبرته مجالات الاستثمار في الشركات الصناعية، التجارية، والخدمية إضافة لمجال الأبحاث والتسويق.

الممثل الإقليمي لمجموعة دلة البركة في سورية، عضو مجلس إدارة العديد من الشركات التابعة للمجموعة، عضو مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري السعودي وعضو غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية

محمد عبد الله حلبى الرئيس التنفيذي

لديه خبرة مصرفية ومالية طويلة باشر عمله لدى بنك البركة سورية في شهر تشرين الأول العام الماضي ليستلم الرئيس التنفيذي للبنك بتاريخ 1/2/2011 خبرته تمتد لأكثر من 20 عاماً قضى معظمها في المصارف الإسلامية له مساهمات في تأسيس بنوك كما شارك في عمليات تحويل شركات ومؤسسات خاصة إلى شركات مساهمة عامة وإدراج أسهمها في أسواق الأوراق المالية.

حاصل على مؤهلات علمية عالية منها ماجستير في المالية MBA – Finance من الجامعة الأمريكية وشهادة بكالوريوس اختصاص محاسبة علوة على شهادات مهنية في مجال المحاسبة حيث يحمل شهادة محاسب قانوني (ACPA) وشهادة محاسب قانوني إسلامي (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية وعضو وزميل في عدد من الجمعيات والهيئات المهنية العربية.

محمد لؤي خطيب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات

خبرة مصرفية طويلة متعددة تتجاوز الثلاثين عاماً في مجال تمويل التجارة الدولية والعمليات مدعومة بخبرة متميزة في الصيرفة الإسلامية (CIPA, CSSA) وصياغة المنتجات بالإضافة إلى تقديم عدة دورات تدريبية في مجال التجارة الدولية. تقلد عدة مناصب في مصارف عريقة مثل: مصرف أبو ظبي الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، بنك الاعتماد والتجارة، البنك السعودي التجاري المتحد (بنك لبنان والمهجر- جدة).

مازن دريد السمان مدير الإدارة المالية

يمتلك خبرة مصرفية ومالية طويلة في العديد من المصارف والشركات العالمية العريقة لقرابة 12 عاماً في كل من سورية والسعودية مركزاً خبراته في مجال العمل المصرفي وتحديداً في الإدارة المالية. تقلد منصب رئيس قسم الحسابات في بنك عوده سورية عام 2005 واستلم بنفس البنك إدارة التدقيق الداخلي عام 2009 ولغاية تاريخ انضمامه لبنك البركة. حاصل على إجازة إدارة اعمال من الجامعة الأمريكية (واشنطن) اختصاص محاسبة عام 1994.

طارق محمد زياد توتنجي مدير إدارة المخاطر بالوكالة

حاصل على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق وشهادة محلل أئتماني معتمد ومدير مخاطر تشغيلية معتمد من الأكاديمية الاميركية للإدارة المالية. عمل كمدير مجموعة إدارة المخاطر في البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية وعاد إلى سورية كرئيس وحدة المخاطر التشغيلية في بنك عودة ليشغل بعدها منصب رئيس إدارة المخاطر في البنك العربي ومن ثم رئيس قطاع إدارة المخاطر في بنك البركة سورية.

ثواب عابدين مدير التدقيق الشرعي

حاصلة على شهادة في الاقتصاد من جامعة دمشق وماجستير مصارف اسلامية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. صقلت حياتها المهنية والعلمية بالعديد من الشهادات الاحترافية كشهادة المحاسب القانوني الاسلامي وشهادة المدقق والمراقب الشرعي المعتمد وشهادة المراقب الشرعي المحترف. شغلت مناصب عديدة في مؤسسات مالية واقتصادية عديدة كان آخرها مدير التدقيق الشرعي في بنك البركة سورية.

ناصر الدين المولوي مدير إدارة الشؤون الإدارية و الموارد البشرية

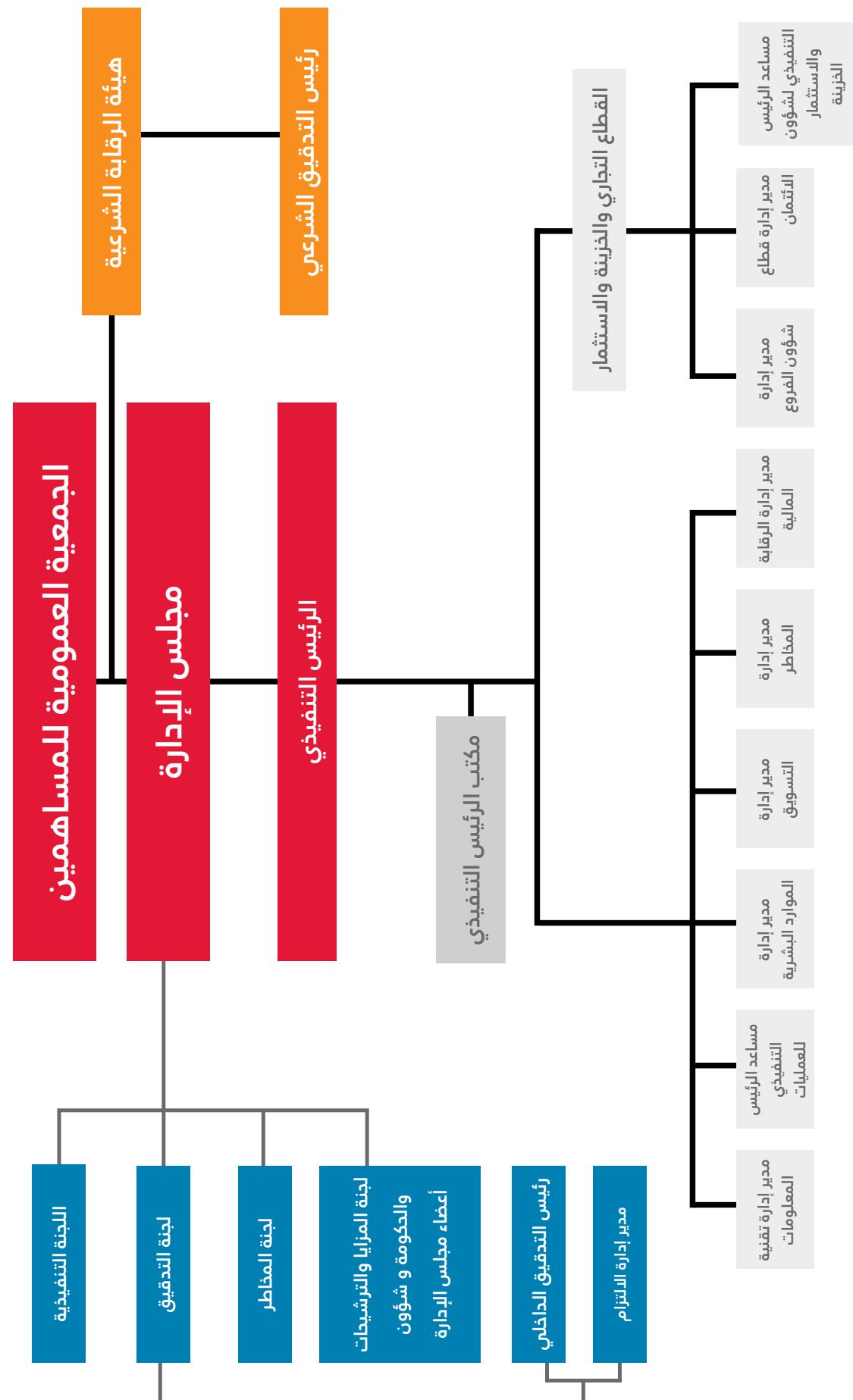
يشغل هذا المنصب في بنك البركة سورية منذ بداية عام 2010، و هو يحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من المعهد العالي لإدارة الأعمال، و شهادة محترف بإدارة المشاريع PMP من معهد إدارة المشاريع – بنسلفانيا – الولايات المتحدة الأمريكية.

سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمدير إدارة الشؤون الإدارية و الموارد البشرية لمدة 3 سنوات، كما عمل في السفارة البريطانية بدمشق لمدة تقارب الـ 5 سنوات، و تدرج في عدة مناصب كان آخرها نائب المدير الإداري.

ماجد عظمة مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق، ودبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي في العام 2003 إضافة إلى درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العام 2009. حاصل على شهادة مقرر معتمد في البنوك التجارية CLBB وحاصل على شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA وعضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية منذ العام 2005 وله بعض الأبحاث والمقالات المنشورة في مجال العمل المصرفي.

الهيكل التنظيمي للبنك



بدء العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل مع انطلاقة العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمدير فرع في عام 2007 ومدير للفرع الرئيسي في العام 2009 ليشغل بعدها منصب مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع في بنك البركة سورية في العام 2010.

فادي الحريري مدير إدارة التسويق

ماجستير في إدارة الأعمال من بريطانيا تخصص استراتيجيات، خبرة في مجال التسويق والمبيعات تتجاوز 12 سنة، شغل مناصب عديدة كإستشاري في برامج الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط في مجال التطوير الإداري، محاضر لمادة إدارة سلسلة التوريد في الجامعة الافتراضية السورية.

أنس مروان خراط مدير إدارة تقنية المعلومات

حائز على شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB)، عمل في تأسيس أول البنوك الخاصة في سورية (بنك سورية و المهجر) كرئيس دائرة تقنية المعلومات، ومن ثم انتقل الى قطر للإسهام في تأسيس مصرف الريان الإسلامي كمدير عمليات تقنية المعلومات و من ثم مدير التطبيقات و التطوير و الدعم في تقنية المعلومات، حاصل على شهادة مدقق لنظم المعلومات (CISA) من هيئة مراقبة و تدقيق نظم المعلومات في أمريكا (ISACA).

محمد أحمد مدير إدارة الالتزام

حاصل على دبلوم في العلاقات الاقتصادية الدولية من معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق، إجازة في الاقتصاد من كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، إضافة إلى شهادة مهنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عضو في جمعية الاختصاصيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال الأمريكية (ACAMS) لديه خبرة في مجال التشريعات والقوانين السورية من خلال عمله السابق لدى وزارة الاقتصاد والتجارة منذ عام 1998 حيث تدرج في الوظائف لحين شغله منصب نائب مدير العلاقات العربية لمدة ست سنوات من العام 2003 لغاية 2009 ليلتحق ببنك البركة سورية كمشرف شؤون قانونية، ومن ثم مديراً لإدارة الالتزام.

عدد موظفي البنك و مؤهلاتهم

بلغ عدد موظفي البنك 174 موظفاً و موظفة في نهاية عام 2010، ويشكل حملة الشهادات الجامعية 84% منهم و من المخطط أن يتم زيادة هذا العدد مع زيادة عدد الفروع و التي سيتم افتتاحها خلال عام 2011.

فيمايلي جدول تحليلي يبيّن مؤهلات الموظفين و عددهم:

التصنيف حسب المؤهل العلمي	
دكتوراه	1
ماجستير	22
دبلوم	6
بكالوريوس	99
معهد	18
تحضير جامعي	10
بكالوريا	7
تعليم أساسي	11
المجموع	174

والتغير في أعداد الموظفين ابتداء من شهر ايار 2010 مبين في الجول التالي:

الشهر	بداية الشهر	مباشرة	استقالة	نهاية	متوسط عدد الموظفين في الشهر	معدل دوران الموظفين
أيار 2010	94	6	4	96	95	4.21
حزيران 2010	96	9	1	104	100	1.00
تموز 2010	104	8	3	109	107	2.82
آب 2010	109	10	0	119	114	0.00
إيلول 2010	119	5	0	124	122	0.00
تشرين أول 2010	124	9	2	131	128	1.57
تشرين ثاني 2010	131	2	2	131	131	1.53
كانون أول 2010	131	4	1	134	133	0.75
كانون ثاني 2011	134	32	1	165	150	0.67
شباط 2011	166	9	1	174	170	0.59

شبكة فروع بنك البركة سورية

• الفرع الرئيسي / السبع بحرات

هاتف: 011-4435550

فاكس: 011-4435551

• فرع المزة

دمشق – اتوستراد المزة

هاتف: 011-6632600

فاكس: 011-6632605

• فرع الشهبندر

دمشق – شارع عبد الرحمن الشهبندر

هاتف: 011-4437820

فاكس: 011-4437810

• فرع الدروبي

حمص – شارع عبد الحميد الدروبي

هاتف: 031-2226777

فاكس: 031-2459071

• فرع القوتلي

حمّاه – شارع القوتلي

هاتف: 033-236460

فاكس: 033-236466

• فرع الفيصل

حلب – شارع الفيصل – جوار القنصلية الفرنسية

هاتف: 021-2223855

فاكس: 021-2223977

